

M E A K-Weekly Economic Report
Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي
الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2025/507
الاقتصاد السوري في مرحلة ما بعد الأسد
إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
الأحد 05 كانون الأول، 05 January 2025
.M E A K Weekly Economic Report No. 507
prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات
The website of the Economic Adviser for Research and Studies
Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي، ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

"The content of this report does not reflect the views of the Economic Adviser website, and the website does not bear any legal responsibility for any decisions made based on the information published in it. It does not constitute an offer or encouragement to buy or sell any financial assets, despite the website's confidence in its management."

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2025/507
الاقتصاد السوري في مرحلة ما بعد الأسد

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 05 كانون الأول، 2025 January 05

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. يتم تقديمه للأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين لتسهيل الوصول إلى المعلومة الاقتصادية. تحتاج بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص، حيث قد لا تكون موثوقة بما يكفي. يُرجى المساعدة في التحقق من هذه المعلومات وذكر المصدر لضمان الموثوقية. يُعفى المؤلف من المسؤولية عن أي معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، حيث يكون المصدر المثبت في أسفل كل مادة هو المسؤول.

ملاحظة: يرجى إبلاغي في حالة عدم رغبتك في استمرار تلقي التقرير حتى يتم حذف اسمك من قائمة البريدية. شكراً.

رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف:

M E A K Weekly Economic Report No. 507

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

This report is the result of monitoring economic media and the internet. It is provided to academics, economists, decision-makers, and followers to facilitate access to economic information.

Some of the information and data in the report may require verification by an expert or specialist, as it may not be sufficiently reliable. Please assist in verifying this information and citing the source to ensure reliability. The author absolves themselves of responsibility for any inaccurate or misleading information in the report, as the source cited at the bottom of each article is responsible.

Note: Please inform me if you do not wish to continue receiving the report so that your name can be removed from the mailing list. Thank you.

Download link for the report in PDF format:

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2025/507

الاقتصاد السوري في مرحلة ما بعد الأسد

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 05 كانون الأول، 05 January 2025

M E A K Weekly Economic Report No. 507

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry



Contents

1. مستقبل الاقتصاد السوري بعد رحيل بشار الأسد: 5
2. الإصلاح الاقتصادي المطلوب في سوريا بعد رحيل بشار الأسد: 7
3. الإصلاح الإداري في سوريا بعد رحيل الأسد 11
1. إعادة بناء المؤسسات العامة 11
2. مكافحة الفساد 11
3. تطوير الموارد البشرية 12
4. تعزيز اللامركزية 12
5. التحول الرقمي في الإدارة 12
6. تعزيز سيادة القانون واستقلال القضاء 13
7. بناء الثقة بين الدولة والمواطن 13
8. دعم دولي وإقليمي للإصلاح 13
9. إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني 14
- ملاحظات ختامية 14
4. "سوريا الحرة" اقتصادياً 14
5. اسباب تحسن الليرة... وسعر الصرف الى اين؟ 17
6. حقائق عن الاقتصاد السوري في 53 عاما 18
7. لأول مرة منذ سنوات.. فرصة ذهبية لاقتصاد سوريا بعد سقوط الأسد 22
8. ما الذي ينتظر الاقتصاد السوري المنهك في مرحلة ما بعد الأسد؟ 26

9. تحليل اقتصادي، أي نموذج اقتصادي جديد تنتظره سوريا؟.....29
10. اقتصاد سوريا تحت حكم بشار الأسد.. سنوات من التراجع وانهيار الليرة....36
11. الاقتصاد السوري: أزمات طاحنة ولا بيانات دقيقة حول الناتج المحلي39
12. الوقت الحقيقي للبناء ، فالاصلاح الحقيقي يبدأ الآن :42
13. فرص ما مستقبل الاقتصاد السوري بعد الأسد ومتطلباته للتعافي؟)44
14. الوزير سالم يتهم الجلاي بتواطؤ أوصله لرئاسة مجلس الوزراء.....52
15. وسطي تكاليف معيشة الأسرة يرتفع أكثر من 20%.. خلال 202456
16. تكليف السيدة ميساء صابرين بتسيير أعمال المصرف المركزي السوري.....57
17. 5 ملفات اقتصادية كبرى على طاولة الإدارة الجديدة في سوريا58
18. تحديات المرحلة الانتقالية والهوية الاقتصادية في سوريا الجديدة62
19. ماذا تعرف عن موارد سوريا؟ وكيف استولت عائلة الأسد عليها؟67
20. خبراء أميركيون يحددون للجزيرة نت مصالح بلادهم في سوريا73
21. سيناريوهات الدردي تعود.. من الخطة الخمسية العاشرة 2010.....78
22. الخبير الاقتصادي السوري أسامة القاضي يرد على الدردي؛ الاقتصاد السوري سيضيف 30 مليار دولار للناتج المحلي عام 202582

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2025/507

الاقتصاد السوري في مرحلة ما بعد الأسد

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 05 كانون الأول، 05 January 2025

M E A K Weekly Economic Report No. 507

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

تحدثت مع الذكاء الاصطناعي حول ثلاث قضايا اقتصادية هامة:

- مستقبل الاقتصاد السوري بعد رحيل بشار الأسد،
- الإصلاح الاقتصادي المطلوب في سوريا بعد رحيل بشار الأسد،
- الإصلاح الإداري في سوريا بعد رحيل الأسد. وكان الجواب في المواد الثلاثة الأولى بتصرف.

1 - مستقبل الاقتصاد السوري بعد رحيل بشار الأسد:

يظل مستقبل الاقتصاد السوري بعد رحيل بشار الأسد موضوعاً غامضاً ومعقداً بسبب العديد من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية. ويمكننا تحديد بعض التوجهات المحتملة بناءً على الواقع الحالي والأوضاع في المنطقة:

1. الاستقرار السياسي:

إذا تم التوصل إلى انتقال سياسي سلس بعد رحيل الأسد، فقد يساعد ذلك في استعادة بعض الاستقرار السياسي، وهو أمر حاسم لإعادة بناء الاقتصاد السوري. على النقيض من ذلك، إذا حدثت فوضى أو صراعات جديدة بين القوى المختلفة، فقد يستمر التدهور الاقتصادي لفترة أطول.

2. المساعدات الدولية:

في حال حدوث تغيير سياسي، من المحتمل أن تقدم الدول الغربية والدول العربية المساعدات الاقتصادية لإعادة إعمار سوريا، وهذا يساعد بانتعاش الاقتصاد السوري، لكن ذلك سيكون مشروطاً بالإصلاحات السياسية والاقتصادية.

3. الاستثمار الأجنبي:

مرحلة ما بعد الأسد قد تفتح الباب أمام تدفقات جديدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة إذا تم تحسين بيئة الأعمال ورفع العقوبات الدولية، وهو ما قد يساهم في تطوير قطاعات رئيسة (البنية التحتية والطاقة والصناعة).

4. القطاع الخاص والنمو المحلي:

سوف يشهد القطاع الخاص بعض التطور والنمو إذا تم إنهاء القيود على التجارة والنشاط الاقتصادي، وهذا يعتمد بشكل كبير على قدرة الحكومة الجديدة على تحقيق الأمن وتشجيع النمو الاقتصادي.

5. إعادة بناء البنية التحتية:

تظل إعادة بناء البنية التحتية المدمرة في سورية من أهم أولويات الحكومة المستقبلية. وهذا يتطلب تمويلاً هائلاً وعملاً منسقاً مع المجتمع الدولي، والذي قد يتردد في تقديم المساعدة إذا لم تتم تلبية معايير الحكم الديمقراطي.

6. النفط والموارد الطبيعية:

تمتلك سوريا موارد طبيعية كبيرة، كالنفط والغاز، وهي عوامل قد تلعب دوراً في مستقبل الاقتصاد إذا تم تأمينها وضمان الاستفادة منها بشكل عادل وغير خاضع للفساد.

7. اللاجئين والعلاقات الإقليمية:

قد تساعد عودة اللاجئين السوريين في تقوية الاقتصاد الوطني من خلال عودة القوى العاملة المهاجرة، تعتمد عودة المهاجرين على تحسين الظروف الأمنية. في الوقت نفسه، سيكون للنفوذ الإقليمي (مثل تركيا وإيران والدول العربية) تأثير كبير على الاقتصاد السوري في المستقبل.

8. الاحتياجات الإنسانية:

قد يستمر تدهور الوضع الإنساني في سوريا لفترة طويلة حتى بعد رحيل الأسد، مما يستدعي جهداً كبيراً من أجل توفير الاحتياجات الأساسية للسكان، كالرعاية الصحية والتعليم والغذاء.

يعتمد مستقبل الاقتصاد السوري بعد رحيل الأسد على كيفية حدوث الانتقال السياسي ومدى قدرة الحكومة القادمة على معالجة القضايا الاقتصادية

والاجتماعية، وكذلك على الدعم الاقليمي والدولي الذي يمكن أن تحصل عليه سوريا.

2- الإصلاح الاقتصادي المطلوب في سوريا بعد رحيل بشار الأسد:

يجب أن يكون الإصلاح الاقتصادي المطلوب في سوريا بعد رحيل بشار الأسد شاملاً ومتعدد الجوانب لكي يتمكن من إعادة بناء الاقتصاد بشكل مستدام ويعالج التحديات العميقة التي تعاني منها سوريا. يمكننا توضيح الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة في عدة محاور رئيسة (إصلاح النظام المالي والمصرفي، إصلاح القطاع العام وتقليص الفساد، إصلاح السياسات الضريبية، تحفيز القطاع الخاص، إصلاح القطاعات الأساسية، إعادة الإعمار والبنية التحتية، إصلاح التعليم والتدريب المهني، إصلاح سوق العمل، الاهتمام باللاجئين والشتات السوري، إصلاح السياسة النقدية والمالية).

1 - إصلاح النظام المالي والمصرفي

- إصلاح البنوك:

إعادة هيكلة البنوك العامة والخاصة لضمان فعاليتها وشفافيتها. يجب معالجة الفساد المالي الذي يعاني منه النظام المصرفي، وتحديث القوانين والأنظمة المتعلقة بالبنوك لضمان الشفافية وحسن إدارة الأموال.

- فتح أبواب الاستثمار الأجنبي:

رفع القيود عن القطاع المالي، والسماح بدخول الاستثمارات الأجنبية عبر إنشاء بيئة قانونية ومصرفية ملائمة.

- تحرير العملة:

قد يحتاج البلد إلى إصلاحات في السياسة النقدية والعمل على استعادة قيمة الليرة السورية عبر ضمان استقرارها عن طريق إصلاحات جوهريّة في إدارة الاحتياطيات النقدية والسيطرة على التضخم.

2 - إصلاح القطاع العام وتقليص الفساد

- إلغاء المركزية المفرطة:

تخفيف السيطرة الحكومية المباشرة على الاقتصاد عن طريق تحفيز القطاع الخاص وتحرير الأسواق.

- محاربة الفساد:

العمل على بناء مؤسسات شفافة ومستقلة يمكنها محاربة الفساد المستشري في مختلف مستويات الحكومة. تطبيق معايير الحوكمة السليمة والرقابة على الأموال العامة.

- إعادة تنظيم الشركات الحكومية:

تحسين كفاءة الشركات العامة أو خصخصتها تدريجياً إذا كان ذلك مناسباً لتقليل العبء المالي على الدولة.

3 - إصلاح السياسات الضريبية

- إعادة هيكلة النظام الضريبي:

تبني نظام ضريبي عادل وفعال يعزز من إيرادات الدولة ويسهم في تقليل التهرب الضريبي. قد يشمل ذلك فرض ضرائب تصاعدية وتوسيع قاعدة دافعي الضرائب.

- إصلاح الدعم الحكومي:

إعادة توجيه الدعم الحكومي بشكل أكثر فعالية نحو الفئات الأكثر حاجة، مع التخلص من الدعم الذي يعزز الفساد ويضر بالموازنة العامة.

4 - تحفيز القطاع الخاص

- تطوير بيئة الأعمال:

تبني إصلاحات لتشجيع ريادة الأعمال، من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية والضريبية، وتسهيل الوصول إلى التمويل.

- تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي:

توفير الحوافز للشركات المحلية والأجنبية للاستثمار في قطاعات مثل الصناعة، الزراعة، التكنولوجيا، والطاقة المتجددة.

- تشجيع الابتكار:

دعم الشركات الناشئة والابتكار من خلال تسهيل الوصول إلى رأس المال وتشجيع بيئة تنافسية.

5- إصلاح القطاعات الأساسية

- الزراعة:

إعادة بناء القطاع الزراعي عبر تطوير البنية التحتية، تحسين التقنيات الزراعية، وتأهيل الأراضي الزراعية المتضررة. يشمل ذلك تعزيز الاكتفاء الذاتي الغذائي وتحقيق الاستدامة في استخدام الموارد الطبيعية.

- الصناعة:

استعادة القدرة الإنتاجية للقطاع الصناعي من خلال تحديث المصانع والمعدات وتوفير الطاقة المستدامة. تطوير قطاعات مثل التصنيع الغذائي، المنسوجات، والمنتجات الكيماوية.

- الطاقة:

إعادة تأهيل قطاع الطاقة وضمان توفير الكهرباء بشكل مستدام، بالإضافة إلى الاستثمار في الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

6- إعادة الإعمار والبنية التحتية

- إعادة بناء البنية التحتية المدمرة:

من الطرق والجسور والمباني السكنية والمرافق العامة مثل المدارس والمستشفيات. هذا يتطلب استثمارات ضخمة من الداخل والخارج.

- تحسين شبكات النقل:

تطوير وسائل النقل العام وتحسين شبكة الطرق والبنية التحتية للمواصلات.

7- إصلاح التعليم والتدريب المهني:

- إصلاح النظام التعليمي:

تحديث المناهج التعليمية لتواكب احتياجات سوق العمل المتغير وتحفيز التفكير النقدي والابتكار.

- التدريب المهني:

توفير برامج تدريبية لرفع مهارات الشباب السوري في مجالات مثل التكنولوجيا، الهندسة، والطب، فضلاً عن التدريب على الحرف اليدوية والصناعات الصغيرة.

8. إصلاح سوق العمل:

- خلق فرص عمل:

وضع سياسات لتحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة للمواطنين، خاصة في المناطق التي دمرت بسبب الحرب.

- تشجيع العمل الحر:

توفير حوافز لرواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة لتطوير المشاريع الخاصة.

9. الاهتمام باللاجئين والشتات السوري:

- إعادة دمج اللاجئين:

تسهيل عودة اللاجئين السوريين إلى وطنهم من خلال ضمان الأمن وتوفير فرص العمل. يساهم اللاجئون العائدون في تحسين الاقتصاد المحلي عبر مهاراتهم ورؤوس أموالهم.

- الاستفادة من الشتات:

تشجيع أفراد الشتات السوري على المساهمة في عملية إعادة الإعمار من خلال الاستثمار أو تحويل الأموال.

10. إصلاح السياسة النقدية والمالية:

- استعادة الثقة بالليرة السورية:

بناء احتياطات قوية من العملات الأجنبية والعمل على استقرار قيمة العملة عبر سياسات نقدية فعالة.

- مكافحة التضخم:

استخدام أدوات البنك المركزي للحد من التضخم وضمان استقرار الأسعار في الأسواق.

الخلاصة:

يتطلب الإصلاح الاقتصادي في سوريا بعد رحيل الأسد تغييرات جذرية في العديد من المجالات: من إصلاح القطاع المالي والضريبي، إلى دعم القطاع الخاص، وإعادة بناء البنية التحتية، وتحفيز الاستثمار. النجاح في تنفيذ هذه الإصلاحات يعتمد على الاستقرار السياسي، الحوكمة الرشيدة، ودعم المجتمع الدولي.

3- الإصلاح الإداري في سوريا بعد رحيل الأسد

يُعد الإصلاح الإداري في سوريا بعد رحيل الأسد جزءاً محورياً من عملية إعادة بناء الدولة وإطلاق مرحلة جديدة من الاستقرار والتنمية. لأن هذا الإصلاح يتطلب خطة متكاملة تعالج الأسباب الهيكلية التي أدت إلى انهيار الإدارة العامة، مع التركيز على تفعيل مؤسسات الدولة لتكون في خدمة الشعب، وليس أدوات للسيطرة أو القمع. المحاور الأساسية:

1. إعادة بناء المؤسسات العامة

المشكلة: المؤسسات العامة في سوريا تعاني من ضعف الكفاءة، تفشي الفساد، وتداخل السياسة مع الإدارة.

الحلول: تقييم المؤسسات: تشكيل لجان مستقلة لتقييم أداء المؤسسات وتحديد نقاط الضعف والقوة.

- إعادة الهيكلة: دمج أو إلغاء المؤسسات غير الفعّالة، وإنشاء هيئات جديدة لتلبية الاحتياجات المعاصرة.
- الحوكمة الرشيدة: وضع نظام إدارة يعتمد على الشفافية، النزاهة، والمساءلة.

2. مكافحة الفساد

المشكلة: الفساد أصبح جزءاً من الثقافة الإدارية، ويمثل عقبة رئيسية أمام الإصلاح. الحلول: إنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد: تتمتع بصلاحيات واسعة للتحقيق في قضايا الفساد.

- القوانين الصارمة: سنّ تشريعات جديدة تعاقب المتورطين بالفساد بشدة، مع حماية المبلغين عن الفساد.

- التكنولوجيا: استخدام الأنظمة الرقمية لمنع التلاعب والرشاوى.

3. تطوير الموارد البشرية

المشكلة: نقص الكفاءات الإدارية، بسبب هجرة العقول وضعف برامج التدريب.

الحلول: برامج تدريب شاملة: تدريب الكوادر الحكومية على الإدارة الحديثة، القيادة، وحل المشكلات.

- تشجيع عودة الكفاءات المهاجرة: توفير بيئة عمل مناسبة ورواتب

تنافسية لجذب المهنيين السوريين المغتربين.

- التوظيف بناءً على الجدارة: إنهاء المحسوبيات والاعتماد على معايير

موضوعية في التعيينات.

4. تعزيز اللامركزية

المشكلة: التركز المفرط للسلطة أدى إلى تهميش المناطق خارج العاصمة.

الحلول: نقل السلطة إلى المحافظات: تمكين الإدارات المحلية من إدارة شؤونها.

- تعزيز استقلالية البلديات: منحها صلاحيات في التخطيط، إدارة الموارد،

وتقديم الخدمات.

- مشاركة المجتمعات المحلية: إشراك المواطنين في صنع القرار المحلي.

5. التحول الرقمي في الإدارة

المشكلة: البيروقراطية الطويلة والفساد تجعل تقديم الخدمات بطيئاً وغير فعال.

الحلول: رقمنة العمليات الحكومية: تطوير منصات إلكترونية للحصول على

الخدمات الحكومية مثل التراخيص، الضرائب، والشكاوى.

- مراكز بيانات وطنية: بناء نظام متكامل لتوحيد وتخزين البيانات

الحكومية.

- تعزيز الشفافية: عرض العمليات والإجراءات بشكل علني على منصات

إلكترونية.

6. تعزيز سيادة القانون واستقلال القضاء

المشكلة: القضاء مسيس وغير مستقل، مما يؤثر على الإنصاف في الإدارة.

الحلول: إصلاح النظام القضائي: ضمان استقلال القضاء من خلال تعديل الدستور والقوانين.

• محاكم متخصصة بالشؤون الإدارية: لإنصاف المواطنين في نزاعاتهم مع الدولة.

• تدريب القضاة: تأهيل القضاة على التعامل مع قضايا الفساد والإدارة.

7. بناء الثقة بين الدولة والمواطن

المشكلة: فقدان المواطن الثقة بالمؤسسات بسبب عقود من الفساد والقمع.

الحلول: تحسين الخدمات العامة: التركيز على تقديم خدمات ذات جودة عالية في الصحة، التعليم، والنقل.

• شفافية الحكومة: نشر تقارير دورية عن الأداء الحكومي.

• إطلاق مبادرات مجتمعية: إشراك المواطنين في مشاريع تنموية تخلق شعوراً بالملكية والمسؤولية المشتركة.

8. دعم دولي وإقليمي للإصلاح

المشكلة: سوريا تعاني من شح الموارد، ويصعب تنفيذ إصلاح إداري شامل دون دعم خارجي.

الحلول: شراكات مع المنظمات الدولية: مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي للحصول على الدعم الفني والمالي.

• برامج تدريبية دولية: الاستفادة من الخبرات الأجنبية في الإدارة العامة.

• ضمان الشفافية في المساعدات: وضع آليات رقابية لضمان توجيه المساعدات نحو التنمية الحقيقية.

9. إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني

المشكلة: تهميش المجتمع المدني خلال العقود الماضية.

الحلول: دعم منظمات المجتمع المدني: تشجيع الجمعيات المحلية على المشاركة في صياغة السياسات.

- إطلاق حوار وطني شامل: يضم جميع المكونات المجتمعية لتحديد أولويات الإصلاح.
- التثقيف الإداري: زيادة وعي المواطنين بدورهم في مراقبة الأداء الحكومي.

ملاحظات ختامية

لا يمكن أن يتم الإصلاح الإداري في سوريا بمعزل عن الإصلاح السياسي، وإعادة بناء الثقة بين جميع مكونات المجتمع. ويحتاج الأمر إلى رؤية شاملة وبرنامج طويل الأمد قائم على شراكة حقيقية بين الدولة والمجتمع، مع دعم دولي لتخفيف الأعباء الاقتصادية وتمكين التغيير.

4- "سوريا الحرة" اقتصادياً



فسحة الأمل لدى السوريين، تزداد اتساعاً (Getty)

إياد الجعفري، الأحد 15/12/2024

المؤشرات الأولية بخصوص النهج الاقتصادي للحكومة السورية المؤقتة في دمشق مبشرة للغاية، حيث باتت الحكومة تسيطر على نحو 70% من الأراضي السورية. وإن كان من المبكر للغاية، الذهاب بهذا التفاؤل إلى أقصاه، إلا أنه انعكس بصورة دراماتيكية على سعر صرف الليرة، التي سجلت ارتفاعاً قياسياً غير معتاد منذ سنوات. ذلك التفاؤل الحذر لدى المتخصصين، تملّص من قيود عدم اليقين والخوف من اليوم التالي، لدى شريحة واسعة من السوريين، في الداخل. الأمر الذي انعكس في حراك ملفت بالأسواق. وبخلاف ما بات كالمسلمات التي لا ارتداد لها، في حياة السوريين البائسة، في العشرية الأخيرة، انخفضت أسعار السلع الأساسية، بصورة ملحوظة خلال

الأيام الثلاثة الفائتة. وكان يمكن تسجيل ما يؤكد ذلك في شهادات مصادر محلية، في أكثر من منطقة في البلاد، خصوصاً في دمشق وريفها.

ولا يرجع ذلك فقط إلى التأثير المعنوي لسقوط نظام الأسد، الذي انعكس بصورة فحرة عارمة لدى غالبية السوريين، بل يرجع أساساً إلى الملامح الأولية للنهج الاقتصادي للحكومة المسككة بزمام السيطرة في معظم الجغرافيا السورية، اليوم.

في اجتماع عقده المسؤولون السوريون الجدد حول الملف الاقتصادي مع ممثلي التجار في سوريا، كانت الرسائل مطمئنة للغاية. ومن أبرز ما رشح عن هذا الاجتماع، أن الحكومة الجديدة ألغت القيود على أسعار البيع للمستهلك، والتي كانت حكومات النظام السابقة، تفرضها عبر ما كان يُعرف بـ"التموين". وهي المؤسسة الاقتصادية-الأمنية التي أرهقت تجار سوريا على مدار عقود من حكم آل الأسد، عبر الرشاوى والفساد، من دون أن تحقق الغاية المعلنة من نشاطها، وهي إجبار التجار على خفض الأسعار. إذ كانت وسيلة للابتزاز. وكان التجار يضيفون ما يدفعونه لدوريات التموين، على تكاليف البيع النهائية للمستهلك. أما الوجه الآخر المظلم لعمليات "ضبط الأسعار" التي كان النظام السابق يدعي القيام بها، فهي قوائم الأسعار الرسمية، التي كانت الركنة القانونية لابتزاز التجار. والتي كان التجار يشتكون من كونها تخالف واقع التكاليف، وتضطرهم لمخالفها، كي يتمكنوا من الاستمرار في العمل.

انتهت هذه الدوامة، حسب ما رشح عن اجتماع مسؤولي الاقتصاد بالحكومة الجديدة مع التجار. إذ بات البيع من دون تسعير وفق سعر السوق التنافسي، "مع احترام الأخلاق والرحمة للمستهلك". ولو التزمت الحكومة الجديدة بهذا البند من تفاهاتها مع التجار، إلى جانب البند التالي، وهو إلغاء الاحتكار والعمل بشفافية مع مرونة كبيرة للعمل التجاري والصناعي، فهذا يعني أن مجتمع الأعمال السوري سيكون مقبلاً على انتعاش نوعي، افتقده لعقود.

وفي ترجمة تنفيذية للبند الأخير، ألغت الحكومة السورية الجديدة منصة تمويل المستوردات سيئة الصيت، والتي كان النظام يُعقد من خلالها عملية الاستيراد، ويحصرها بفئات محددة من رجال الأعمال المقربين منه. والتي تسببت بفقدان الكثير

من السلع في الأسواق، وارتفاع أسعارها، وابتكار دائرة ضيقة من الأسماء لمعظم السوق، لصالح عائلة الرئيس المخلوع.

وفي تصريحات أدلى بها رئيس اتحاد غرف التجارة السورية ورئيس غرفة تجارة دمشق، باسل حموي، لوكالة "رويترز"، قال: إن الحكومة الجديدة أبلغت التجار بأنها ستبنى نموذج السوق الحرة القائم على المنافسة، وأنها ستعمل على دمج البلاد في الاقتصاد العالمي. وتمظهرت أولى ترجمات هذا التصريح، في تداول علي غير مقيد للعملات الأجنبية، في أسواق دمشق. حتى على صعيد البيع والشراء. حتى أن بعض المحلات بدأت تبيع بالفعل، بالعملات الثلاث المتاحة للتداول اليوم، وهي الدولار والليرة التركية والليرة السورية. وحتى مع تعميم مصرف سورية المركزي، الذي بات خاضعاً للحكومة الجديدة، بأن الليرة السورية هي العملة المعتمدة للتداول، تعاملت الأسواق بأريحية غير مسبوقة، متحررة من المخاوف الأمنية التي لطالما ارتبطت بتداول الدولار سراً، والتسعير الخفي بموجب أسعار صرفه، لا بموجب نشرات الأسعار الرسمية للسلع.

تلك الدولار السرية، التي كانت قائمة بحكم الأمر الواقع، على مدار سنوات، ظهرت للعلن. لكن، وللمفارقة، لم ينعكس ذلك سلباً على سعر صرف الليرة السورية، بل على العكس. وحدث ما توقعه عدد من الاقتصاديين السوريين، لسنوات مضت، ممن كانوا يناشدون سلطات النظام برفع القيود عن التعامل مع الدولار. إذ أتاح ظهور الدولار للعلن، ورفع القيود عن تداوله، عرضاً أكبر له، مما أدى إلى خفض سعر صرفه. وذلك حتى قبل أن يصدر قرار رسمي بإلغاء تجريم التعامل بالدولار، الصادر عن الرئيس المخلوع.

وفي هذه اللحظات، تعيش "سوريا الجديدة" مبدأ الرأسمالية الأولى الشهير: "دعه يعمل، دعه يمر". مبدأ لو التزم به، مع مكافحة الاحتكار، سترجع سوريا تلك التي كانت في خمسينات القرن الماضي، واحدة من الاقتصادات الصاعدة بقوة في الشرق الأوسط، قبل أن تنتكس إلى عهد تدخل الدولة الكارثي في الاقتصاد. تدخّل صارم ومُختل، حُكم بالایدلوجية شكلاً، وبطغمة طامعة فاسدة، مضموناً، وصولاً إلى قاع السنوات الأخيرة من حكم الرئيس المخلوع، التي قارب فيها السوريون حافة المجاعة.

وفيما يرفض كثير من السوريين اليوم، الخوض في المخاوف من اليوم التالي، ويصرّون على الفرح والتفاؤل، يبدو قلق آخرين مبرراً. فسوريا المستقبل، تواجهها تحديات عدة. منها، مدى التزام سلطة الأمر الواقع القائمة اليوم في دمشق، بتعهداتها السياسية والاقتصادية. بصورة خاصة، مكافحة الاحتكار. لكن يبقى أن فسحة الأمل لدى السوريين، تزداد اتساعاً. والرهانات على مستقبل أفضل، تصبح أكبر.

<https://www.almodon.com/opinion/2024/12/15/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A7>

5- اسباب تحسن الليرة... وسعر الصرف الى اين؟

بسبب الاتصالات الكثيرة التي أتتني للسؤال عن مستقبل سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي حيث ارتفع سعر صرف الليرة السورية أو انخفض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية خلال يومين من \$1 = 15000 ل.س ليصل عصر اليوم لـ \$1 = 10.000 ل.س.

علماً أن هذه الحالة حدثت في الماضي مرتين حيث انخفض سعر صرف الدولار أمام الليرة السورية في السوق السوداء عن سعر صرف المركزي.

ما هي الأسباب وإلى أين سيصل سعر صرف الليرة السورية؟ وما هو السعر الحقيقي لسعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي؟
أسباب انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي:

- 1- زوال حاجز الخوف عند الناس من تعامل بالقطع الأجنبي.
- 2- اعتماد الإدارة السياسية لحكومة الإنقاذ الليرة السورية.
- 3- سحب كمية كبيرة من الليرات السورية للمناطق المحررة سابقاً الإذلب ومحيطها.
- 4- دخول كمية كبيرة من الدولار الأمريكي لباقي محافظات السورية مع قوات ردع العدوان.

5- وقوف مصرف سورية المركزي عاجزاً عن إدارة السياسة النقدية.

6- اعتماد الإدارة السياسية الجديدة الاقتصاد الحر للبلاد.

7- توقف استيراد مستلزمات الإنتاج.

8- توقف النظام البائد عن شراء الدولار الأمريكي.

مستقبل سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي وباقي العملات:
1- في حال رفع العقوبات الاقتصادية ودخول مساعدات مالية بالدولار الأمريكي كودائع يمكن المحافظة على سعر صرف حقيقي للدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية.
2- يتطلب تعيين حاكم لمصرف سورية المركزي مستقل يدير السياسة النقدية لهيئة البيئة النقدية المشجعة للاستثمار (المنشآت السليمة وإعادة المنشآت المدمرة ودخول مشاريع جديد في جميع الجوانب الاقتصادية).
3- تحقيق الشرطان السابقان سوف يستطيع مصرف سورية المركزي من إدارة سعر الصرف ويثبتته ضمن احدى سياسات سعر الصرف عند سعر يحافظ فيه على توازن النشاط الاقتصادي.
4- إن لم يتحقق الشرطان السابقان فإن تذبذب سعر الصرف سيستمر لفترة طويلة وهذا يعكس خسارة كبيرة لتجار التجزئة والمستهلك بأن واحد.
5- وعند استعادة القطاع الحكومي والقطاع الاقتصادي نشاطه سوف ينخفض سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي أو بمعنى آخر سوف يرتفع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية لأن عملية إعادة بناء البنية التحتية وترميم المصانع واستيراد مستلزمات الإنتاج سوف يرفع الطلب على الدولار في السوق السورية مما يؤدي إلى انخفاض قيمة الليرة السورية، وإذا لم يكن سياسة نقدية قوية سوف يصل سعر صرف الدولار إلى ارقام قياسية جديدة.

#إبراهيم_قوشجي، 14/12/2024

3- حقائق عن الاقتصاد السوري في 53 عاماً



دمشق

سكاي نيوز عربية – أبوظبي، 8 اديسمبر 2024 - 16:36

انهيار نظام حكم عائلة الأسد الذي سيطر على سوريا لأكثر من 53 عاماً، فجر الأحد، حيث أعلنت قوات المعارضة سيطرتها على دمشق، فيما لا يزال مصير الرئيس بشار

الأسد مجهولاً، وقد أثارت هذه الأحداث مخاوف كبيرة حول تداعيات انهيار النظام السوري على استقرار المنطقة ككل.

لكن ماذا نعرف عن الاقتصاد السوري تحت حكم عائلة الأسد؟

منذ 1971 وحتى اليوم، انتقل الاقتصاد السوري من نموذج اشتراكي يعتمد على الدولة إلى اقتصاد شبه مفتوح، قبل أن يدخل في مرحلة الانهيار بسبب الحرب. الاقتصاد السوري في عهد حافظ الأسد.. تحول من الاشتراكية إلى الاقتصاد الموجه شهد الاقتصاد السوري تحولات كبيرة خلال فترة حكم حافظ الأسد، التي امتدت من عام 1971 حتى عام 2000. تميزت هذه الفترة بانتقال تدريجي من السياسات الاقتصادية الاشتراكية التي ورثها عن الأنظمة السابقة، إلى نموذج اقتصادي أكثر توجهاً نحو السوق مع الحفاظ على دور كبير للدولة. في بداية عهده، ورث حافظ الأسد سياسات اقتصادية اشتراكية، شملت التأميم، والإصلاح الزراعي، والسيطرة الحكومية على معظم القطاعات الاقتصادية. مع مرور الوقت، بدأ الأسد في تبني سياسات أكثر مرونة، وشجع الاستثمار الخاص، وقلل من دور الدولة في الاقتصاد.

وتميزت هذه الفترة بصدور قوانين تشجع الاستثمار، مثل قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991.

ورغم التحولات السابقة، ظل القطاع العام يلعب دوراً كبيراً في الاقتصاد السوري، خاصة في القطاعات الحيوية مثل الطاقة والاتصالات.

النمو الاقتصادي

كان معدل النمو الاقتصادي متفاوت بشكل كبير خلال السبعينيات والثمانينيات، فقد نما الناتج المحلي الإجمالي في السبعينيات بمعدل يتراوح بين 5 بالمائة إلى 7 بالمائة سنوياً، لكنه تباطأ في الثمانينيات إلى حوالي 1 بالمائة-2 بالمائة سنوياً.

في التسعينيات تحديداً بالعقد الأخير من حكم حافظ الأسد، بدأ الناتج المحلي الإجمالي في سوريا يشهد استقراراً نسبياً وبلغ نحو 15-17 مليار دولار بحلول نهاية العقد. الاقتصاد السوري في عهد بشار الأسد

في عهد بشار الأسد، واجه الاقتصاد السوري تطورات متعددة منذ توليه السلطة عام 2000، فقد بدأ الحكم بوعود بالإصلاح الاقتصادي والانفتاح التدريجي، لكن سرعان ما واجه تحديات داخلية وخارجية، بلغت ذروتها مع اندلاع الأزمة السورية في عام 2011.

وفيما يلي نظرة على الاقتصاد السوري قبل وبعد الأزمة في عهد الأسد الابن:

النمو الاقتصادي قبل 2011

خلال العقد الأول من حكم بشار الأسد، نما الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي يتراوح بين 4 بالمائة-5 بالمائة، مدفوعاً بالإصلاحات الاقتصادية المحدودة وزيادة أسعار النفط العالمية.

حلب .. عاصمة سوريا الاقتصادية

بلغ الناتج المحلي الإجمالي حوالي 60 مليار دولار بحلول عام 2010، وفقاً لبيانات البنك الدولي، بالمقارنة مع 18 مليار دولار سجلها الاقتصاد السوري في عام 2000، وشكلا قطاعا النفط والزراعة الركيزة الأساسية للاقتصاد، كما بدأت السياحة والخدمات تشهد انتعاشاً في العقد الأول من حكمه.

وفي عام 2011 بلغ الاقتصاد السوري ذروته عند 67.5 مليار دولار.

خلال الحرب:(2011-2023)

هبط الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 86 بالمائة بسبب الحرب، حيث تراجع إلى حوالي 8.9 مليار دولار بحلول عام 2021، وفقاً لأرقام البنك الدولي.

الصادرات والواردات قبل 2011:

بلغت الصادرات حوالي 12 مليار دولار في 2010، وكانت تتضمن النفط الخام، المنتجات الزراعية (مثل القطن والقمح)، والصناعات النسيجية. النفط كان يمثل حوالي 30 بالمائة-35 بالمائة من إجمالي الصادرات.

استوردت سوريا منتجات متنوعة بحوالي 17 مليار دولار في 2010.

خلال الحرب (2011-2023).. انهيار التجارة

انخفضت الصادرات إلى أقل من مليار دولار سنوياً بسبب العقوبات وتدمير البنية التحتية، في حين ارتفعت الواردات الأساسية من المواد الغذائية والوقود، مع اعتماد متزايد على المساعدات الإنسانية وتوقف أغلب الأنشطة الإنتاجية.

القطاعات الاقتصادية الرئيسية:

أولا النفط:

قبل 2011.. بلغ إنتاج النفط حوالي 380,000 برميل يومياً في عام 2000، لكنه انخفض تدريجياً إلى حوالي 240,000 برميل يومياً في 2010 بسبب تراجع الاحتياطيات. خلال الحرب سيطرت الفصائل المسلحة على معظم حقول النفط، مما أدى إلى انخفاض الإنتاج إلى أقل من 25000 برميل يومياً في 2018.

مع استعادة الحكومة السيطرة على بعض الحقول (بدعم من روسيا وإيران)، ارتفع الإنتاج بشكل طفيف إلى حوالي 40,000 برميل يومياً بحلول 2023، وفقاً لتقارير من وكالة الطاقة الدولية (IEA) و تقارير من الأمم المتحدة.

ثانيا الزراعة:

قبل الحرب شكلت الزراعة حوالي 20 بالمائة-25 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. حيث كانت سوريا مكتفية ذاتياً في القمح وتصدير القطن. خلال الحرب، تعرض القطاع الزراعي لضربات كبيرة نتيجة النزوح الجماعي، الجفاف، وعدم توفر الموارد.

ثالثا السياحة:

قبل الحرب شكلت السياحة حوالي 12 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في 2010، حيث جذبت سوريا حوالي 8 ملايين سائح سنوياً وإيرادات تزيد عن 8 مليارات دولار. خلال الحرب انهار قطاع السياحة تماماً، مع استثناء زيارات دينية محدودة من العراق وإيران.

رابعا العملة والتضخم:

قبل الحرب كان سعر صرف الليرة السورية مستقراً نسبياً، حيث بلغ حوال 46 ليرة مقابل الدولار في 2010.

خلال الحرب شهدت العملة انهياراً حاداً، لتصل إلى أكثر من 22000 ليرة مقابل الدولار في فجر يوم الأحد الثامن من ديسمبر 2024. كما بلغ التضخم مستويات قياسية مع ارتفاع أسعار السلع الأساسية بأكثر من 2000 بالمئة.

خامساً الديون والعقوبات:

قبل الحرب، كانت الديون الخارجية تقدر بحوالي 8 مليارات دولار وفقاً لتقديرات البنك الدولي وصندوق النقد، خلال الحرب، ارتفعت الديون بشكل كبير بسبب اعتماد الحكومة على التمويل الخارجي من روسيا وإيران. وفرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عقوبات مشددة، خاصة قانون "قيصر" في 2020، الذي حد من قدرة سوريا على إجراء المعاملات الدولية. من جانبه، يقول أمين عام هيئة العمل الوطني الديمقراطي في سوريا، محمود مرعي، في تصريحات خاصة لموقع "اقتصاد سكاي نيوز عربية": "بعد التطورات التي شهدتها سوريا في الأيام الأخيرة شهدت البلاد تدهوراً كبيراً في الأوضاع الاقتصادية.

انخفضت قيمة الليرة السورية بشكل غير مسبوق..)

هذا التدهور انعكس بشكل مباشر على أسعار السلع والخدمات، حيث ارتفعت الأسعار بصورة جنونية. بالإضافة إلى ذلك، شهدت الأسواق نقصاً حاداً في المواد الغذائية الأساسية مثل السكر والأرز واللحوم والألبان والأجبان. في ظل هذا الوضع، انخفض دخل العاملين بشكل كبير، حيث أصبح راتب الموظف الحكومي لا يتجاوز 30 دولاراً شهرياً، ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر إلى مستويات مخيفة.

<https://www.skynewsarabia.com/business/1760639-%D8%AD%D9%82%D8%A7%D9%8A%D9%94%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A-53-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A7>

4 - لأول مرة منذ سنوات.. فرصة ذهبية لاقتصاد سوريا بعد سقوط الأسد
محلل: البلاد ستحتاج من 7 إلى 8 سنوات من العمل للعودة إلى المستوى الذي كانت

عليه في 2011

الرياض - العربية Business، نشر في 09: ديسمبر 2024، 08:35

استيقظ العالم يوم الأحد على هروب الرئيس السوري، بشار الأسد، من دمشق وسيطرة الفصائل المسلحة على العاصمة، حيث سيطروا على القصر الرئاسي السوري في حي المالكي بدمشق.

وتوجت هذه الخطوة قرابة 13 سنة من الصراع في سوريا أدمت الاقتصاد ودفعت الليرة السورية إلى الانهيار وتسببت في فقر مدقع لغالبية المواطنين.

ويرى المحللون أنه يمكن أن يستغرق الاقتصاد السوري عقداً من الزمن للتغلب على تداعيات الاضطرابات الناجمة عن كل تلك السنوات، شريطة أن تهدأ العواصف السياسية وتحصل البلاد على دعم خارجي، وفقاً لما نقله موقع "The National" واطلعت عليه "العربية Business".

ولكن مع وجود جالية ثرية كبيرة من المغتربين والمنظمات الدولية مستعدة للتدخل، تحظى البلاد بفرصة لتحقيق الازدهار لأول مرة منذ سنوات، بحسب المحللين.

تدهور اقتصادي منذ 2011

وعانى الاقتصاد السوري منذ اندلاع الصراع بدأت في سوريا بعد قمع حركة احتجاجية سلمية طالبت برحيل الأسد في عام 2011. إذ يُتوقع انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1.5% العام الجاري، وفقاً لتقرير البنك الدولي الصادر في مايو/أيار.

بينما أظهرت الإحصاءات الرسمية انكماش الناتج المحلي الإجمالي لسوريا بنسبة 54% بين عامي 2010 و2021. وأشار البنك الدولي إلى أن تأثير الصراع قد يكون أكبر بكثير.

وسيظل الاستهلاك الخاص، المحرك الأساسي للنمو، ضعيفاً في عام 2024 مع استمرار ارتفاع الأسعار في تقليص القوة الشرائية. ومن المتوقع أن يبقى الاستثمار الخاص ضعيفاً في ظل الوضع الأمني المتقلب وحالة كبيرة من عدم اليقين الاقتصادي والسياسي.



اقتصاد سوريا) - تعبيرية من copilot)

وتأثر 69% من السكان بالفقر، ما يعادل نحو 14.5 مليون سوري وذلك حتى عام 2022. أما الفقر المدقع، الذي كان شبه معدوم قبل الصراع، فقد أثر على أكثر من ربع السوريين في عام 2022، وربما تفاقم أكثر نتيجة تأثير زلزال فبراير/شباط 2023، بحسب تقرير البنك الدولي.

كما ساهمت عوامل خارجية عديدة، من بينها الأزمة المالية في لبنان عام 2019، وجائحة كوفيد-19، والحرب في أوكرانيا، في تدهور أوضاع الأسر السورية بشكل أكبر.

ضرورة التوصل لحلّول بين الأطراف المتنافسة

وقال المستشار الاقتصادي في مركز "جسور للدراسات"، خالد التراكوي، إن البلاد ستحتاج من سبع إلى ثماني سنوات من العمل للعودة إلى نقطة الصفر، أي المستوى الذي كانت عليه في عام 2011. ويعتقد أنه إذا سارت الظروف السياسية بسلاسة والنجاح في استقرار المؤسسات، فإن عشر سنوات من العمل يمكن أن تعيد الاقتصاد إلى مرحلة أفضل بكثير مما كان عليه في عام 2011.

ومع ذلك، يرى المحلل السياسي المتخصص في شؤون إيران وجنوب القوقاز، باكو خلادزه، أن العامل الحاسم في التعافي الاقتصادي يتمثل في السيطرة على محافظة دير الزور في شرق سوريا، والتي تُعد ضرورية لإحياء الاقتصاد بسبب احتياطياتها الغنية من الغاز والنفط. وقال خلادزه: "يبقى التعافي الاقتصادي في سوريا مرتبطاً بشكل عميق

بمشهدتها السياسي المجزأ والمنافسات الدولية. وبدون حوار جاد وحلول بين هذه الأطراف المتنافسة، تظل آفاق الاستقرار والانتعاش الاقتصادي في سوريا قاتمة."

انخفاض إنتاج النفط

يشهد قطاع الطاقة في سوريا اضطرابات منذ عام 2011، حيث تراجع إنتاج النفط والغاز الطبيعي بشكل كبير. إذ انخفض دون 25,000 برميل يومياً مطلع عام 2015. بينما بلغ متوسط الإنتاج حوالي 91,000 برميل يومياً في عام 2023، مقابل أكثر من 400,000 برميل يومياً بين عامي 2008 و2010، بحسب إدارة معلومات الطاقة الأميركية.

هبوط قيمة الليرة السورية

تراجع سعر صرف الليرة السورية على نحو مستدام منذ عام 2011 بسبب الصراع والعقوبات والتطورات السياسية، ولكنها شهدت انخفاضاً حاداً في الأيام الأخيرة. انخفض السعر الرسمي لليرة السورية مقابل الدولار الأميركي بنحو 270 ضعفاً بين عامي 2011 و2023، ليصل إلى 12,562 ليرة للدولار، وفقاً للبنك الدولي. وتراجع سعر الصرف مقابل الدولار الآن إلى 19,000 ليرة، من 15,000 ليرة قبل بدء هجوم الفصائل المسلحة. وفي حلب، وصلت العملة إلى حوالي 25,000 ليرة للدولار بسبب الاستخدام المزدوج لليرة التركية في المنطقة. ومنذ عام 2020، فقدت الليرة السورية أكثر من 90% من قيمتها مقابل الدولار الأميركي في السوق الموازية.

وفي عام 2023، سجل السعر المتوسط لليرة في السوق انخفاضاً بنسبة 141% مقابل الدولار الأميركي. وخلال نفس العام، خفض البنك المركزي السوري سعر الليرة الرسمي عدة مرات، لكنه ظل أقل باستمرار من السعر السائد في السوق.

<https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories/2024/12/09/%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%B3%D9%82%D9%88%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%AF-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D9%8A%D8%AD%D8%B8%D9%89-%D8%A8%D9%81%D8%B1%D8%B5%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B2%D8%AF%D9%87%D8%A7%D8%B1-%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84-%D9%85%D8%B1%D8%A9-%D9%85%D9%86%D8%B0-%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA>

5- ما الذي ينتظر الاقتصاد السوري المنهك في مرحلة ما بعد الأسد؟



سكاي نيوز عربية – أبوظبي، 10 اديسمبر 2024 - 18:47 بتوقيت أبوظبي

بعد الأسد... ما الذي ينتظر الاقتصاد السوري المنهك؟

بعد سنوات من الأزمات المتلاحقة في الاقتصاد السوري، والتي تفاقمت بفعل الحرب والعقوبات الدولية، تقف سوريا اليوم على مفترق طرق تاريخي، فسقوط نظام بشار الأسد، يفتح الباب أمام البلاد للاستفادة من فرص جديدة لإعادة بناء ما دمرته سنوات الأزمات.

ومن غير المرجح أن يكون لانهييار الحكم الذي دام في سوريا لأكثر من 53 عاماً، انعكاسات إيجابية فورية على الاقتصاد، فالصراع الذي شهدته البلاد لسنوات طويلة والعقوبات الدولية، أجهزت على مختلف القطاعات الاقتصادية وتركتها في حالة شلل شبه كامل.

ويقول المحللون إن الاقتصاد السوري قد يستغرق عقداً من الزمن، للتغلب على اضطرابات الحرب، بشرط أن تهدأ العاصفة السياسية ويأتي الدعم الخارجي. فمع وجود عدد كبير من المغتربين السوريين الأثرياء واستعداد المنظمات الدولية للتدخل، ستكون سوريا فرصة للازدهار لأول مرة منذ سنوات.

وبدأت الحرب الأهلية في سوريا في عام 2011.

وانكماش الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، بنسبة 54 بالمئة بين عامي 2010 و2021، في حين تشير التوقعات الصادرة عن البنك الدولي في مايو 2024 إلى أن الناتج المحلي لسوريا سينكمش بنسبة 1.5 بالمئة في 2024، بعد انكماش بنسبة 1.2 بالمئة في عام 2023. بينما يقول البنك الدولي إنه اعتباراً من عام 2022، أضر الفقر على 69 بالمئة من سكان سوريا، أي ما يعادل حوالي 14.5 مليون شخص.

الثروة النفطية في سوريا

يمكن لقطاع الطاقة في سوريا المساهمة في عملية بناء الاقتصاد من جديد، فالبلاد تمتلك احتياطات نفطية مؤكدة تُقدر بنحو 2.5 مليار برميل، تتركز أغلبها في شرق

البلاد، خاصة محافظة دير الزور، وذلك بحسب تقرير لموقع "أويل برايسز" المتخصص في شؤون الطاقة، نُشر في 2019.

وتحتل سوريا المرتبة الـ31 عالمياً في احتياطات النفط، وتمثل 0.2 في المئة من إجمالي احتياطي النفط العالمي البالغ 1.6 تريليون برميل، ولكن حقول النفط هناك تعاني أزمة كبيرة، منذ اندلاع المعارك في البلاد في عام 2011.

وتُظهر بيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية أن إنتاج سوريا من النفط، الذي بلغ في المتوسط أكثر من 400 ألف برميل يومياً بين عامي 2008 و2010، وصل إلى أقل من 25 ألف برميل يومياً بحلول مايو 2015، قبل أن يعود ويرتفع إلى نحو 40 ألف برميل يومياً خلال عام 2023، حيث يرجع ذلك جزئياً إلى الأضرار التي أصابت البنية التحتية وتقادح حقول النفط.

ويقول الصحفي المختص بالاقتصاد السوري الدكتور عيسى الحمصي في حديثه لموقع "اقتصاد سكاى نيوز عربية"، إن سوريا التي كان يعيش فيها نحو 25 مليون شخص قبل عام 2011، تمتلك موارد نفطية تكفي لتلبية احتياجات 80 مليون إنسان بمستوى الرفاهية، مشيراً إلى أن البلاد تضم حقولاً نفطية ذات تدفقات هائلة كحقول كونيكو والجبسة والتنك في دير الزور وأيضاً حقل العمر في دير الزور الذي يعد من أضخم وأغنى حقول النفط بالشرق الأوسط، إضافة حقل الكبيبة في الحسكة.

ويؤكد الحمصي أن الإدارة الجيدة واستغلال القطاع النفطي في سوريا، يمكن أن يساهما بشكل كبير في رفع دخل المواطن السوري إلى مستويات متميزة.

وأشار إلى أن الميزانية العامة للدولة سابقاً (باستثناء عائدات النفط) كان يُخصص منها 85 في المئة لتمويل الجيش السوري، بينما يُوجه 15 في المئة فقط لتلبية احتياجات الشعب، في حين أن عائدات النفط، فكانت تدخل مباشرة في الحسابات الخاصة لعائلة الأسد، بدلاً من أن تُستخدم لصالح مؤسسات الدولة.

ويلفت الحمصي أيضاً إلى الدور الكبير الذي يمكن للقطاع السياحي أن يلعبه في إعادة إحياء الاقتصاد السوري، من خلال رفق خزينة الدولة بمليارات الدولارات، وذلك في حال استثماره بطريقة صحيحة، فسوريا تعد من بين أغنى دول العالم، من حيث التراث الثقافي والأثار التاريخية، التي تعكس حضارات عريقة، امتدت عبر آلاف السنين.

وكشف أن البلاد تحوي أيضاً جبلاً من الرخام والجرانيت الأجود عالمياً، في حين أن المعابر الموجودة في سوريا والتي تصل الشرق بالغرب، كمعبر باب الهوى الذي يصل تركيا بأوروبا، ومعبر نصيب الذي يصل الأردن بالخليج، يمكن أن يُدخلا سنوياً إيرادات هائلة.

وأكد الحمصي أن سوريا تمتلك ثروات وكنوز طبيعية هائلة، منها الفوسفات، ومناجم الفحم الحجري في دير الزور ومناجم الذهب في الشمال، كما تشتهر بزراعة القطن والقمح القاسي عالي الجودة عالمياً، إلى جانب كونها من أبرز الدول في إنتاج الزيتون وزيت الزيتون، وزراعة وتصدير الحمضيات والخضروات، فضلاً عن أن 70 في المئة من الشعب السوري تحت سن الثلاثين، مما يعكس حيوية المجتمع وإنتاجيته.

ما التالي للاقتصاد السوري؟

وبحسب الحمصي فإن هناك الكثير من المعلومات الاقتصادية المتعلقة بسوريا ستظهر قريباً، والتي ستسلط الضوء على إمكانيات كانت مجهولة للكثيرين، مشدداً على ضرورة استغلال القدرات التي تتمتع بها البلاد بشكل جيد، تحت إدارة تمنع الفساد والمحاسبية وتركز على بناء اقتصاد قوي، فسوريا تمتلك قدرات اقتصادية هائلة، يمكن أن تجعلها في مصاف الدول القادرة على تحقيق نهضة تنموية شاملة، إذا أحسن استثمارها، ولذلك فإن التوقعات تقول بأن الاقتصاد السوري المنهك حالياً، تنتظره حقبة من النمو في المستقبل.

من جهته يقول الدكتور يسري الشرفاوي رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين الأفارقة في حديث لموقع "اقتصاد سكاي نيوز عربية"، إن النظرة إلى الاقتصاد السوري في المرحلة المقبلة ستكون شديدة القتامة والظلمة، فالبلاد تفتقر حالياً لقطاعات اقتصادية قائمة، يمكن أن يعتمد عليها في عملية النهوض.

ولذلك فإنه في أفضل الأحوال والظروف وإذا استقرت الأوضاع في سوريا، وتوافرت الظروف المثلى فإن إعادة بناء الاقتصاد، ستحتاج الى عشر سنوات على الأقل، في حين أن الإدارة غير المستقرة قد تحدث مزيداً من التدهور في مستوى الاقتصاد السوري، دون وجود مؤشر زمني على استقرار الحال.

ويرى الشرفاوي أن الاقتصاد السوري تشوبه الآن حالة من عدم اليقين، فالحرب الداخلية التي استمرت لأكثر من 12 عام تقريباً، لم توفر فرصة لوجود بيانات دقيقة عن مستويات البطالة والإنتاج المحلي، في حين يبقى القطاع الزراعي هو القائم حالياً والذي كان يصل إنتاجه إلى نحو 1.5 مليار دولار سنوياً.

<https://www.skynewsarabia.com/business/1761135-%D9%8A%D9%86%D8%AA%D8%B8%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D9%87%D9%83-%D9%85%D8%B1%D8%AD%D9%84%D8%A9-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%94%D8%B3%D8%AF%D8%9F>

6- تحليل اقتصادي، أي نموذج اقتصادي جديد تنتظره سوريا؟



بشار الأسد طرح مجدداً مصطلح الاقتصاد الاشتراكي بوصفه طريقاً مقترحاً يمكن

العمل به بعدما أعاد تفسيره (رويتز)

علاء الدين الكيلاني، | 6/10/2024

يحتل موضوع "إنعاش الاقتصاد" صدارة المشهد السوري بعد أن تعرض لأضرار جسيمة في موارده وأصوله المادية، وحوّلت الحرب خلال العقد الأخير إلى اقتصاد هش يعاني -بحسب المؤشرات العالمية- من تفتت وانكاسات، أثرت بشكل سلبي على معدلات النمو والإنتاج والتجارة وتدفقات رأس المال.

وبينما تحاول حكومة النظام السوري اتخاذ إجراءات عديدة لإنعاش قطاعات الإنتاج والاستثمار والنقد، وهي أكثر القطاعات تأثراً بالصراع، مستفيدة من الهدوء النسبي التي تشهدها جبهات الحرب، رغم غياب الموارد الداعمة وانعدام السلام والأمن والاستقرار، يرى محللون أن تلك الإجراءات مجرد حلول تعويضية، الغرض منها تعويض الخسائر التي منيت بها قطاعات النفط والتجارة والسياحة والصناعة، وكان لها تأثيرات ضخمة على موارد الدولة والتي استثمرتها الآلة العسكرية، وليست حلولاً لمشكلة الاقتصاد الذي يعاني من خلل بنيوي وهيكلية منذ عقود.

في حين وصف آخرون الاقتصاد السوري بالهجين، الذي يفتقر إلى هوية لاعتماده على إستراتيجيات منتقاة وسياسات متضاربة، فشلت في تحقيق معايير النمو وعدالة توزيع الثروة والدخول، وساعدت طبقة متنفذة على احتكار غنائه وتأسيس إمبراطوريات مالية، حققت عائدات ضخمة غير مشروعة في غياب سلطة القانون.

إعلان

تعافٍ دون موارد داعمة

من جهته، توقع كنان ياغي وزير المالية السابق في نظام الأسد أن يحقق النمو الاقتصادي نسبة 1.5% هذا العام، لافتاً إلى أن العقوبات الدولية المفروضة على سوريا أعاققت وصول التحويلات المالية، في وقت يحتاج فيه الاقتصاد -الذي بلغت خسائره نحو 300 مليار دولار وفق أقل التقديرات- إلى الدعم والقروض لإعادة بناء البنية التحتية، بحسب قوله.



توقعات بأن يحقق النمو الاقتصادي نسبة 1.5% هذا العام (الجزيرة) وأوضح في تصريحات متلفزة، خلال مشاركته في الاجتماع السنوي للهيئات والمؤسسات المالية العربية الذي عقد في القاهرة في مايو/أيار الماضي، أن الهدف الذي تعمل الحكومة عليه هو البحث عن محركات النمو الذاتي من خلال تنمية القطاع الخاص، على اعتبار أن الاقتصاد بدأ بمرحلة التعافي، وهناك حاجة لبعض الوقت كي تظهر النتائج الإيجابية على أرض الواقع.

في المقابل، استبعد الخبير الاقتصادي عبد الستار دمشقية أن تكون الإجراءات التي اتخذتها الحكومة خلال السنوات الثلاث التي مضت قد أسهمت في حماية الاقتصاد من استمرار تدهوره، واعتبرها "مجرد تحرك محدود أو معالجة وقتية تفتقر إلى إستراتيجية واضحة، وتحدد الهوية الحقيقية للاقتصاد ومساره المستقبلي". ووصف القول بإمكانية تعافيه ونموه في ظل غياب الموارد الداعمة، وغياب الأمن والاستقرار وسيادة القانون، بكونه "تكهنات مبالغاً فيها".

وأوضح دمشقية، في حديثه للجزيرة نت، أن الاقتصاد السوري منذ ثمانينيات القرن الماضي يعاني من اختلالات واضطرابات وتشوهات، تفاقمت بشكل كبير أثناء

الحرب، حيث تكبد خسائر إضافية، تدرجت من دمار أصوله المادية وتراجع حجم رأس المال الأجنبي والاستثمارات الخارجية، إلى تدهور أرقام الإنتاج المحلي، بشقيه الصناعي والزراعي، والاعتماد كلياً على الاستيراد والمعونات الخارجية لردم الفجوة الحاصلة.

ووفق دراسة أعدها المركز السوري لبحوث الدراسات:

بلغت خسائر الاقتصاد نحو 530 مليار دولار، أي ما يعادل 9.7 أضعاف الناتج

المحلي الإجمالي لعام 2010 بالأسعار الثابتة.

بلغت نسبة الدمار في البنية التحتية نتيجة المعارك في البلاد نحو 40%.

كشفت الدراسة عن ارتفاع الدين العام للبلاد لنحو 208% نسبة إلى الناتج المحلي.

وفق الدراسة، فقدت العملة المحلية نحو 97% من قيمتها.

بلغت معدلات البطالة نسبة 42%.

وفي السياق ذاته، تفيد دراسة أخرى، أجرتها وكالة المعونة الدولية "وورلد فيجين"

بمشاركة "فرونتير إيكونوميكس"، بأن الكلفة الاقتصادية للصراع بعد 10 سنوات بلغت

نحو 1.2 تريليون دولار أميركي. وحتى لو انتهت الحرب اليوم، وفق الدراسة، فإن تكلفتها

ستستمر في التراكم لتصل إلى 1.7 تريليون دولار في عام 2035.

أي نموذج اقتصادي الآن؟

خضعت منظومة الاقتصاد السوري لتحولات عميقة خلال العقود الخمسة التي

مضت، وعانى من تزاوج غير متناسب بين هويته "الاشتراكية" التي تضمنها الدستور،

وهويته "الليبرالية" بحكم الواقع.

فقد تمت تسميته في دستوري 1971 و1973 بـ"اقتصاد اشتراكي مخطط"، لكن

السياسات والقوانين الاقتصادية التي توالى مع صدور قانون الاستثمار رقم 10 عام

1991 أعطت انطبعا مغايراً.



خبراء يصفون الاقتصاد السوري بالهجين الذي يفتقر إلى هوية

لإعتماده على إستراتيجيات منتقاة وسياسات متضاربة (الفرنسية)

وانتقدت لمياء عاصي وزيرة الاقتصاد السابقة في حكومة ناجي عطري هذا الخل، وقالت على صفحتها في منصة رقمية "من غير المنطقي أن يقود اقتصاد البلد مجموعة من الآراء المتضاربة، التي تستند إلى مرجعيات مختلفة، واحد ليبرالي وآخر اشتراكي وثالث لا هوية له غير أهوائه الشخصية ومصالحه." لكن المزوجة انتهت، بحسب الباحثة رشا سيروب، عندما فقد الاقتصاد هويته مع صدور دستور 2012، وبات يفتقر إلى سمة محددة دستوريا بعد أن أُلغيت "الاشتراكية" الملازمة له وحلّ مكانها القطاع الخاص شريكاً للقطاع العام في الاقتصاد الوطني. وتساءلت في ختام بحثها حول هوية الاقتصاد السوري "ما هي طبيعة الأيديولوجيا الاقتصادية للدولة بعد أن تم التخلي عن الاشتراكية دستوريا؟ مع أن الدستور ليس وثيقة قانونية فحسب، بل أيضا وثيقة اقتصادية تعبّر عن التطلعات الاقتصادية للدولة."

لماذا فشلت التجارب الثلاث؟

يقود الخلط بين مصطلحات غير مترادفة إلى أداء مشوش على صعيد الواقع ومخرجات سلبية، بدت تأثيراتها المجتمعية واضحة خلال العقدين الأخيرين، بحسب الخبير دمشقية، إذ قال إن التحول عن طريق الصدمة من اقتصاد اشتراكي (مخطط ومدار مركزيا) إلى اقتصاد سوق ليبرالي أحدث ثلاث صدمات (تنموية وإنتاجية واجتماعية) نتج عنها غياب العدالة في توزيع الثروة وفقر (عادي ونقدي ومدقع) غير مسبوق، ارتفع معدله بشكل كبير مع انسحاب الدولة من القيام بدورها الاجتماعي. دمشقية أوضح أن اقتصاد السوق الاجتماعي، الذي تم تبنيه بوصفه أيديولوجية في سنوات الانفتاح التي شهدتها سوريا في الفترة 2005-2010، مهّد الطريق لظهور طبقة شابة من أبناء قيادات الصف الأول في النظام، والمنتفعين من مراكزهم الإدارية، بنت ثروات غير قانونية وبيّضت أموالها في مشاريع خدمية وترفيهية ومالية، وتحكمت لاحقا في قطاع التجارة الداخلية والخارجية، بمشاركة فاعلين اقتصاديين جدد، انضموا إلى شبكة الزبائن التي قادها النظام خلال الحرب.

وأرجع فشل الاقتصاد السوري في مختلف المراحل التي مر بها لعدة أسباب، منها: تبني مصطلحات على سبيل التجارب بصرف النظر عن ملاءمتها.

عدم وجود إستراتيجية تحدد هوية الاقتصاد وطريقة أدائه.
وجود فجوة على صعيدي الإدارة (حكم القانون، وحماية حقوق الملكية، ومستوى الفساد) والمساءلة العامة (مستوى المشاركة، واحترام الحريات العامة، وشفافية الحكومة).
اتباع سياسة التفضيل والزيائية في نطاق مصالح اقتصادية شخصية وفتوية محمية بقوة السلطة والفساد.

الأسد يعيد تفسير الاقتصاد الاشتراكي

وبعد 5 سنوات من بداية الصراع، ظهرت وجهات نظر مختلفة لمسؤولين وأساتذة اقتصاد حول الطريقة التي يمكن عبرها إنقاذ ما تبقى من الاقتصاد، بعد أن اعترف رئيس الحكومة السابق عماد خميس، في كلمة له أمام مجلس الشعب أواخر عام 2016، بأن البلاد تحولت إلى مزرعة لبعض تجار الأزمة. وربط عجز حكومته عن تلبية مطالب شعبي بأربعة أسباب: الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد، والحرب، وتجار الأزمة، والفساد.

لكن أبرز وجهات النظر ما ورد مؤخرًا على لسان الرئيس الأسد في مناسبتين متتاليتين (اجتماع اللجنة المركزية لحزب البعث الحاكم، ولقائه أساتذة الاقتصاد البعثيين في الجامعات السورية)، حيث طرح مجددًا مصطلح الاقتصاد الاشتراكي بوصفه طريقًا مقترحًا يمكن العمل به بعد أن أعاد تفسيره على النحو التالي:

الاشتراكية بالنسبة لنا حسب ما نفهمها هي العدالة الاجتماعية، لا نستطيع أن نعود للتعريف المكتوبة والأكاديمية والنظريات القديمة بأنها الملكية الكاملة للقطاع العام وإلغاء القطاع الخاص، بهذا التعريف وهذا الشكل عمليًا سوريا لم تكن في يوم من الأيام اشتراكية. الأيديولوجيا أساسية في نهج حزب البعث ولا يمكن التخلي عنها، وعندما نقول أيديولوجيا فهي الاشتراكية وهي الجانب الاجتماعي.

إيجاد توازن بين القواعد الاقتصادية والقواعد الاجتماعية، وهذا يعني أن نسير بخط دقيق لا يكون فيه الجانب الاقتصادي مجردًا على حساب المجتمع لأننا في هذه الحالة سوف نتحول إلى حزب رأسمالي، ولا يمكن أن نسير بالعكس باتجاه الجانب الاجتماعي بشكل مجرد لأننا عند ذلك سوف نكون دولة مفلسة.

رؤيتنا لمصطلح اقتصاد السوق الاجتماعي مبسطة، السوق هو منافسة، والعملية هي عملية تطوير للاشترابية لا أكثر ولا أقل، ولكن لو أبقينا كلمة السوق لوحدها فهذا يعني أننا تحولنا إلى اقتصاد السوق المتوحش، فكلمة الاجتماعي هي التي تحافظ على النهج الاشتراكي مع الحفاظ على المنافسة بالنسبة للسوق. الدولة التي يحكمها حزب البعث هي دولة لكل أبناءها، فإذا ما هو البرنامج أو النهج الذي يمكن أن يتبناه حزب البعث ويعبر عن تقاطع المصالح بين مختلف الشرائح؟ علينا أن ننظر إلى الطبقة الكادحة أو الفقيرة نظرة اقتصادية قبل أن ننظر نظرة اجتماعية، لأن النظرة الاجتماعية تحوّل الحزب إلى العمل الخيري، أما النظرة الاقتصادية فتحوله إلى العمل الاقتصادي.

ما الجديد في تفسير الأسد؟

بحسب الخبير الاقتصادي أحمد سلامة، لم تقدم نظرية الاقتصاد الاشتراكي المعدلة أي جديد إذا عدنا سنوات إلى الوراء. فقد تم الحديث عنها منذ عام 2005 عندما اختارت الحكومة اقتصاد السوق كطريق بعد فشل تجربتها الاشتراكية، وألحقته بعبارة "الاجتماعي" لتهديئة مخاوف الاقتصاديين والباحثين في الشأن العام ومختلف شرائح المجتمع، الذين وجدوا فيه إعلاناً رسمياً لعزم الدولة التخلي عن دورها.



دراسة قدّرت الكلفة الاقتصادية للصراع بعد 10 سنوات في سوريا بنحو 1.2 تريليون دولار أمريكي (الفرنسية)

وأضاف، في حديثه للجزيرة نت، أن الدلالات اللفظية لوجهة النظر التي قدمها الأسد تعكس العودة مجدداً لتجربة قديمة، لم يستفد من عدالتها بشكل فعلي سوى حاشية النظام وضباط الجيش والمخابرات ورجال الأعمال والتجار عندما منحهم المزاوجة بين الاشتراكي والليبرالي تحت عنوان الاجتماعي فرصة تسيير مصالحهم، وتعظيم أرباحهم على حساب 92% من السكان حينذاك، كان عدد من يعيشون منهم تحت خط الفقر وفق تقرير لبرنامج الأمم الإنمائي في عام 2005 نحو 2.2 مليون فرد، وعدد الذين لا يمكنهم توفير احتياجاتهم الأساسية 5.3 ملايين آخرين يعانون الفقر إجمالاً. وأشار إلى أن دراسة تحليلية للميزان التجاري، أصدرها مركز أبحاث شبه حكومي

عام 2016، أفادت بأن الميزان التجاري عانى عجزاً على مدى 21 عاماً، مما وضع الناتج الإجمالي المحلي في حالة قصور وعجز عن تلبية الطلب الداخلي (إجمالي الإنفاق على الاستثمار والاستهلاك) وقوّض فرص النمو.

ورأى سلامة أن العمل بهذه النظرية المعدلة أفضل للاقتصاد سابقاً في 3 اختبارات رئيسية:

على مستوى السياسات المالية العامة، لم تحقق البرامج الحكومية أي نمو مستدام. على مستوى الإنفاق الاجتماعي، فشل نظام الأسد في تحييد الأثر السلبي لسياساته الاقتصادية على الطبقات التي كانت تفتقر إلى شبكة أمان اجتماعي. فشل موازنة سوق العمل وتوزيع الدخل عندما ارتفعت نسب البطالة لمعدلات عالية، وتحول حملة الشهادات إلى الاقتصاد الموازي للعمل بمهن لا تحتاج إلى كفاءات كاختصاصاتهم الدراسية.

الطريق الرابع للتنمية والإعمار

وبهذا الصدد، يرى الخبير الاقتصادي منير الحمش أن التجارب التاريخية في أغلب بلدان العالم الثالث أثبتت أن التنمية المستقلة هي الطريق السليم للوصول إلى نخبة حقيقية، وأشار إلى أن التوجه نحو اقتصاد السوق والليبرالية الاقتصادية قبل أحداث 2011 أدى إلى إحداث تحولات في الهياكل الإنتاجية، نجمت عنها اختلالات هيكلية، تعمقت منذ بداية الحرب وحتى الآن، نتيجة الاضطراب والفوضى اللذين حصلا في السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

ودعا، في حلقة نقاشية أقامتها جمعية العلوم الاقتصادية مؤخراً، إلى اعتماد نموذج تنموي يتجاوز النماذج المجربة (النموذج الاشتراكي والليبرالي والتعويضي) أسماه "الطريق الرابع للتنمية والإعمار" يقوم على سياسة المزاوجة بين آليات السوق وآليات التخطيط، بهدف رفع المستوى المادي والثقافي للمواطنين وتحسين أوضاعهم المعيشية. ولفت إلى ضرورة أن يطرح هذا النموذج برنامجاً يحقق مكافحة الفقر والقضاء على فروقات الدخل والثروة ومعالجة البطالة والجهل، ويحقق النمو الاقتصادي المطرد الذي يترافق مع عدالة التوزيع، وبالتالي تحقيق العدالة الاجتماعية. وأشار منير الحمش إلى أن برنامج العمل لمرحلة ما بعد الأزمة لا بدّ له من مواجهة قضيتين مهمتين:

الأولى: عدالة ما بعد الأزمة ومعالجة الشروخ الاجتماعية.
الثانية: مسألة هوية الاقتصاد الوطني، وهذه المسألة يحددها الدستور، ورغم أنه حدد هوية الاقتصاد بأنه اقتصاد حر، وكان من المفترض أن تتدخل الدولة، فإن هذا التدخل لم يكن مخططاً، بل غالباً ما كانت السياسات الاقتصادية عبارة عن ردود فعل من دون دراسة علمية تفرضها الوقائع العملية في السوق.

المصدر: الجزيرة

<https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/10/6/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%82>

7 - اقتصاد سوريا تحت حكم بشار الأسد.. سنوات من التراجع وانهايار الليرة

انكماش للناتج المحلي الإجمالي وانفلات التضخم وانهايار للعملة

دبي - العربية.نت، نشر في 08 ديسمبر، 2024: 10:08

تفاقمت أزمة الاقتصاد السوري خلال السنوات الماضية، وازدادت الأوضاع تردياً مع تصاعد الحرب الدائرة بين قوات المعارضة والنظام السوري بقيادة بشار الأسد الذي أعلن عن سقوطه، اليوم الأحد.
وفر بشار الأسد من العاصمة السورية دمشق إلى وجهة غير معلومة، حسبما أفادت وكالات الأنباء.

وذكر البنك الدولي في تقريرين سابقين له أن الأوضاع الاقتصادية في سوريا تأزمت نتيجة استمرار النقص في التمويل ومحدودية المساعدات الإنسانية إلى زيادة استنزاف قدرة الأسر على تأمين احتياجاتها الأساسية وسط ارتفاع الأسعار، وتراجع الخدمات الأساسية، وزيادة معدلات البطالة.

وتناول تقرير "المركز الاقتصادي لسوريا، ربيع 2024: الصراع والأزمات وانهايار رفاه الأسر" السمات الرئيسية لسياسات الاقتصاد الكلي في سوريا ويضعها في سياق الصراع الدائر داخل سوريا وفي المنطقة بأسرها.

استمر الوضع الاقتصادي في سوريا في التدهور في عام 2023 وتراجع النشاط الاقتصادي، بنسبة 1.2% على أساس سنوي، لا سيما على طول الحدود الغربية لسوريا،

ويعود ذلك جزئياً إلى ضعف النشاط التجاري. وتظهر بيانات إحراق الغاز ليلاً أيضاً انخفاضاً بنسبة 5.5% على أساس سنوي في إنتاج النفط، ويعود ذلك جزئياً إلى الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية بسبب الزلازل والصراعات.

وعلى الرغم من التحسن الذي شهده الإنتاج الزراعي بسبب تحسن الأحوال الجوية في عام 2023 (من أدنى مستوى تاريخي تقريباً في عام 2022)، فقد أثر الصراع بشدة على قطاع الزراعة مع نزوح أعداد هائلة من المزارعين و الأضرار الواسعة النطاق التي لحقت بالبنية التحتية وشبكات الري، مما أدى إلى انخفاض في المحاصيل.

وأثرت الاضطرابات المرتبطة بالصراع تأثيراً شديداً على التجارة الخارجية، وأدى انهيار الإنتاج الصناعي والزراعي المحلي إلى زيادة اعتماد سوريا على الواردات، كما زاد الاعتماد على الواردات الغذائية مع نشوب الصراع، وإن كان ذلك قائماً قبل عام 2011. انهيار الليرة السورية

وفي عام 2023، انخفضت قيمة الليرة السورية انخفاضاً كبيراً بنسبة 141% مقابل الدولار الأميركي، وفي الوقت نفسه تشير التقديرات إلى أن تضخم أسعار المستهلكين ارتفع بنسبة 93%، وقد تفاقم هذا الوضع بسبب خفض الدعم الذي تقدمه الحكومة. ومع تباطؤ الاقتصاد، لا تزال إيرادات المالية العامة تسجل تراجعاً، واستجابة لذلك، خفضت السلطات الإنفاق بشكل أكبر، لا سيما في ما يتعلق بالإنفاق الرأسمالي، مع الضبط الشديد لبرامج الدعم.

وقال المدير الإقليمي لدائرة الشرق الأوسط في البنك الدولي، جان كريستوف كاريه: "شهدت سوريا صدمات متعددة ومتداخلة في عام 2023 مع زلزال فبراير/ شباط، والآثار غير المباشرة للصراع الدائر في الشرق الأوسط. وبعد مرور أكثر من عقد من الزمان على الصراع الأكثر دموية في هذا القرن، تراجعت بشدة قدرة سوريا على استيعاب الصدمات الاقتصادية الخارجية، لا سيما مع الانخفاض الأخير في تدفق المعونات وصعوبة الحصول على المساعدات الإنسانية واشتداد التوترات الجيوسياسية الإقليمية." وتوقع المرصد الاقتصادي لسوريا استمرار الانكماش الاقتصادي في سوريا، الذي طال أمده، ومع تعرض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لحالة غير مسبوقة من عدم اليقين، فمن المتوقع أن ينكمش بنسبة 1.5% في عام 2024، إضافة إلى التراجع الذي بلغ

1.2% في 2023. ومن المتوقع أن يبقى الاستهلاك الخاص، وهو عجلة النمو الرئيسية، في تراجع مع استمرار تآكل القوة الشرائية بسبب ارتفاع الأسعار، كما يتوقع أن يستمر ضعف الاستثمار الخاص في ظل عدم استقرار الوضع الأمني والضبابية في المشهد الاقتصادي وعلى مستوى السياسات.

تضخم وفقر مدقع

ومن المتوقع أن يبقى التضخم مرتفعاً في عام 2024 بسبب الآثار الناجمة عن انخفاض قيمة العملة، فضلاً عن العجز المستمر في أرصدة العملات الأجنبية، واحتمال إجراء مزيد من الخفض في دعم الغذاء والوقود (المحروقات)، وتشير موازنة عام 2024 إلى استمرار خفض الدعم للسلع الأساسية. وأشار تقرير البنك الدولي إلى أنه في عام 2022، طال الفقر 69% من السكان، أي نحو 14.5 مليون سوري.

وعلى الرغم من عدم وجود الفقر المدقع فعلياً قبل اندلاع الصراع، لكنه طال أكثر من واحد من كل أربعة سوريين في عام 2022، وربما زاد حدة وشدة بسبب الآثار المدمرة لزلزال فبراير/شباط 2023. وقد ساهمت عدة عوامل خارجية، لا سيما الأزمة المالية في لبنان عام 2019، وجائحة كورونا، والحرب في أوكرانيا، في زيادة تراجع رفاه الأسر السورية في السنوات الأخيرة.

المناطق الأكثر فقراً

ووفقاً للتقرير، فإن للفقر في سوريا دلالة مكانية قوية، فأكثر من 50% من الفئات الأشد فقراً يعيشون في ثلاث محافظات فقط (حلب وحماة ودير الزور)، وتسجل المحافظات في الجزء الشمالي الشرقي من سوريا أعلى معدل لانتشار الفقر، أما الأسر التي تعيلها نساء والأسر النازحة داخلياً، فهي الأكثر عرضة لمخاطر الفقر.

وشدد التقرير أيضاً على أن التحويلات المالية تمثل شريان حياة بالغ الأهمية للأسر السورية. ويرتبط إرسال التحويلات من الخارج بانخفاض معدلات الفقر المدقع على نحو يقدر بـ 12 نقطة مئوية وانخفاض في معدلات الفقر يقدر بـ 8 نقاط مئوية.

وفي فبراير الماضي تم زيادة أجور موظفي الخدمة المدنية والعسكريين ومتقاعدي القطاع العام في سوريا بنسبة 50%، وسط انهيار اقتصادي وتضخم متفوّت بعد نحو 13 عاماً على اندلاع الحرب.

وسبق هذا الإجراء قرارا مماثل في عام 2023 ضاعف فيه الأجور والمعاشات التقاعدية مع رفع الدعم عن الوقود، لكن البلاد كانت تشهد تضخما منفلتا.

<https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories/2024/12/08/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D8%AA%D8%AD%D8%AA-%D8%AD%D9%83%D9%85-%D8%A8%D8%B4%D8%A7%D8%B1-%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%82%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%82%D8%B9>

8 - الاقتصاد السوري: أزمات طاحنة ولا بيانات دقيقة حول الناتج المحلي

التضخم يزحف صوب 100 في المئة وأحدث بيانات عن احتياطي النقد منذ 2010



"اندبندنت عربية"، الأحد 8 ديسمبر 2024 19:39

البنك الدولي يتوقع استمرار انكماش الناتج المحلي السوري وسط صعود معدل الفقر بنحو 69 في المئة (اندبندنت عربية)

ملخص

في تقرير حديث، قال البنك الدولي، إن الأوضاع الاقتصادية في سوريا تأزمت نتيجة استمرار النقص في التمويل

ما بين بطالة مقلقة وتضخم مرتفع وعملة منهارة وأرقام نمو هزيلة، يبرز الاقتصاد السوري تحت سلسلة من الأزمات العنيفة، لكن هذه الأزمات تفاقمت منذ تجدد الصراع والاشتباكات الداخلية، إضافة إلى ما تشهده المنطقة من توترات، بخلاف ما تفرضه الأزمات العالمية من مشكلات وتحديات على جميع دول العالم.

وفي ظل الأحداث الأخيرة التي تشهدها سوريا، يبقى الاقتصاد في مأزق صعب. ففي تقرير حديث، قال البنك الدولي، إن الأوضاع الاقتصادية في سوريا تأزمت نتيجة استمرار النقص في التمويل ومحدودية المساعدات الإنسانية إلى زيادة استنزاف قدرة الأسر على تأمين احتياجاتها الأساسية وسط ارتفاع الأسعار، وتراجع الخدمات الأساسية، وزيادة معدلات البطالة.

فيما تناول تقرير "المركز الاقتصادي لسوريا، الذي جاء تحت عنوان "ربيع 2024: الصراع والأزمات وانتهيار رفاه الأسر"، السمات الرئيسة لسياسات الاقتصاد الكلي في سوريا ويضعها في سياق الصراع الدائر داخل سوريا وفي المنطقة بأسرها. وعلى رغم عدم توافر البيانات والأرقام الرسمية حول معدلات البطالة أو النمو أو الاستثمار، فإنه تكفي الإشارة إلى أنه لا توجد أي بيانات رسمية عن احتياطات البلاد من النقد الأجنبي سوى ما هو متداول عن أعوام ما قبل 2016، إذ تشير البيانات إلى أن احتياطات النقد الأجنبي في سوريا كان عند مستوى 20 مليار دولار خلال عام 2010، أما تقديرات البنك الدولي لعام 2016 فأوضحت أن احتياطات سوريا من النقد لا يتجاوز 700 مليون دولار، وهو ما يشير إلى حجم الأزمة التي يواجهها الاقتصاد السوري في الوقت الحالي.

الليرة تواصل الانهيار مقابل الدولار

ولفت التقرير إلى استمرار تدهور الوضع الاقتصادي في سوريا خلال عام 2023 وتراجع النشاط الاقتصادي بنسبة 1.2 في المئة على أساس سنوي، لا سيما على طول الحدود الغربية لسوريا، ويعود ذلك جزئياً إلى ضعف النشاط التجاري. ولفتت إلى انخفاض بنسبة 5.5 في المئة على أساس سنوي في إنتاج النفط، ويعود ذلك جزئياً إلى الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية بسبب الزلازل والصراعات. كما أثرت الاضطرابات المرتبطة بالصراع تأثيراً شديداً في التجارة الخارجية، وأدى انهيار الإنتاج الصناعي والزراعي المحلي إلى زيادة اعتماد سوريا على الواردات، كما زاد الاعتماد على الواردات الغذائية مع نشوب الصراع، وإن كان ذلك قائماً قبل عام 2011. وفيما يجري تداول الدولار الأميركي عند مستوى يتجاوز 22 ألف ليرة تركية في التعاملات الأخيرة، لكن خلال العام الماضي، انخفضت قيمة الليرة السورية بنسبة 141 في المئة مقابل الدولار الأميركي، وفي الوقت نفسه تشير التقديرات إلى أن تضخم أسعار المستهلكين ارتفع بنسبة 93 في المئة، وقد تفاقم هذا الوضع بسبب خفض الدعم الذي تقدمه الحكومة.

ومع تباطؤ الاقتصاد، لا تزال إيرادات المالية العامة تسجل تراجعاً، واستجابة لذلك، خفضت السلطات الإنفاق بصورة كبرى، لا سيما في ما يتعلق بالإنفاق الرأسمالي، مع الضبط الشديد لبرامج الدعم.

ووفق تقرير البنك الدولي، فقد شهدت سوريا صدمات متعددة ومتداخلة في عام 2023 مع زلزال فبراير (شباط)، والآثار غير المباشرة للصراع الدائر في الشرق الأوسط. وبعد مرور أكثر من عقد من الزمان على الصراع الأكثر دمويةً في هذا القرن، تراجعت بشدة قدرة سوريا على استيعاب الصدمات الاقتصادية الخارجية، لا سيما مع الانخفاض الأخير في تدفق المعونات وصعوبة الحصول على المساعدات الإنسانية واشتداد التوترات الجيوسياسية الإقليمية.

فيما توقع المرصد الاقتصادي لسوريا استمرار الانكماش الاقتصادي في سوريا، الذي طال أمده، ومع تعرض إجمال الناتج المحلي الحقيقي لحالة غير مسبوقة من عدم اليقين، فمن المتوقع أن ينكمش بنسبة 1.5 في المئة خلال عام 2024، إضافة إلى التراجع الذي بلغ نحو 1.2 في المئة خلال العام الماضي.

أيضاً، من المرجح أن يبقى الاستهلاك الخاص، وهو عجلة النمو الرئيسية، في تراجع مع استمرار تآكل القوة الشرائية بسبب ارتفاع الأسعار، كما يتوقع أن يستمر ضعف الاستثمار الخاص في ظل عدم استقرار الوضع الأمني والضبابية في المشهد الاقتصادي وعلى مستوى السياسات.

هل يتجاوز التضخم مستوى 100 في المئة

ومن المتوقع أن يبقى التضخم مرتفعاً في عام 2024 وربما سيتجاوز مستوى 100 في المئة بسبب الآثار الناجمة عن انخفاض قيمة العملة، فضلاً عن العجز المستمر في أرصدة العملات الأجنبية، واحتمال إجراء مزيد من الخفض في دعم الغذاء والوقود (المحروقات)، وتشير موازنة عام 2024 إلى استمرار خفض الدعم للسلع الأساسية.

وأشار تقرير البنك الدولي إلى أنه خلال عام 2022، طاول الفقر نحو 69 في المئة من السكان، أي نحو 14.5 مليون سوري، لكن وصل معدل الفقر المدقع إلى 27 في المئة، مرتفعاً من مستوى ضئيل للغاية في عام 2009. وقد أسهمت عوامل خارجية عدة، لا

سيما الأزمة المالية في لبنان عام 2019، وجائحة كورونا، والحرب في أوكرانيا، في زيادة تراجع رفاه الأسر السورية في الأعوام الأخيرة.

وفق التقرير، فإن أكثر من 50 في المئة من الفئات الأشد فقراً يعيشون في ثلاث محافظات فقط هي حلب وحماة ودير الزور، وتسجل المحافظات في الجزء الشمالي الشرقي من سوريا أعلى معدل لانتشار الفقر، أما الأسر التي تعيلها نساء والأسر النازحة داخلياً، فهي الأكثر عرضة لأخطار الفقر.

البنك الدولي أشار إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 54 في المئة بين عامي 2010 و2021، وأضعف الصراع قدرة البلاد على امتصاص الصدمات الاقتصادية الخارجية، بينما تقلصت قيمة الصادرات من 8 مليارات دولار في 2010 إلى مليار دولار في 2023، وفقاً لبيانات البنك المركزي السوري.

وتشير التوقعات إلى أن الاقتصاد السوري سينكمش بنسبة 1.5 في المئة خلال العام الحالي، لكن سقوط نظام بشار الأسد ربما يلقي بظلاله أكثر على معدلات النمو المستقبلية. فيما تذهب التوقعات إلى استمرار ضعف الاستثمار الخاص في ظل عدم استقرار الوضع الأمني والضبابية في المشهد الاقتصادي، وكذلك استمرار ارتفاع التضخم بسبب الآثار الناجمة عن انخفاض قيمة العملة، فضلاً عن العجز المستمر في أرصدة العملات الأجنبية.

<https://www.independentarabia.com/node/613498/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%B7%D8%A7%D8%AD%D9%86%D8%A9-%D9%88%D9%84%D8%A7-%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%AF%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%AA%D8%AC>

9- الوقت الحقيقي للبناء ، فالاصلاح الحقيقي يبدأ الآن :

1- اعزائنا الاساتذة والدكاترة في المدارس والجامعات : الان وقت بناء أجيال ابداعية شجاعة أخلاقية (وليس بصمية مطبلة انتهازية) هذه مسؤوليتكم ودوركم الوطني، فلم يعد هناك مكتب حزبي او اتحاد طلبة او مسؤول أمني نخاف منه.

2- 2 - أعزائي الشيوخ وعلماء الدين : دورنا الان انشاء جيل قائم على الأمانة والعلم والعمل وليس الخنوع (الرضا التواكلي) والغيبيات والتفاخر بالماضي .

3- 3 - أعزائي التجار ورجال الأعمال: دورنا بناء شركات حقيقية مبنية على التنافسية والكفاءة وليس الولاء والتحالف مع الفاسدين لتسيير الأعمال.

4- 4 - أعزائنا النخب الفكرية والثقافية و الاعلاميين والمؤثرين : دورنا نشر المعرفة و المحبة والتسامح والأمانة والاخلاق وليس الجهل و الطائفية والكراهية والتفاهة والغاية تبرر الوسيلة.

5- 5 - أعزائنا الموظفين : نحن بناة الاوطان فدورنا الامانة بالعمل وتطوير انفسنا ورفض الفساد والمحسوبية والظلم والتطويل

6- 6 - أعزائي في الجمعيات الخيرية والمؤسسات التنموية والدولية: الان وقت اعمار البلد ومكافحة السرقة وعدم التلاعب بالاسعار ورفض تعيين موظفين فاسدين او مستفيدين.

7- 7 - الأشخاص بالمناصب الحساسة الان وقت اعادة الاموال المسروقة وكشف المستور ومحاربة الفساد والمحسوبية، وليس تغيير الولاءات وتغيير صورة بروفائلاتكم و اخفاء الفساد واحراق المباني وسرقة اموال الدولة.

جميعنا كتبنا عن الحرية وسعادتنا بالحرية يوم أمس، واليوم دورنا نطبق هذه الحرية ونمارسها بمسؤولية وأمانة وابداع لكي نضرب للعالم مثل أن الشعب السوري يستحق الحرية

البيان الاقتصادي لسورية الجديدة بإذن الله:

الاقتصاد هو عماد البلد ، وأولى أوليات الشعوب لقمة العيش لذلك أدعو كافة السوريين الآن لما يلي:

1- دعم الليرة السورية فالليرة القوية يعني قوة شرائية عالية وبالتالي فائدة للمستهلكين وللمنتجين، فالليرة السورية قوية بأهلها وتجارها ومغربيها.

- 2- 2 - دعم الصناعة والزراعة المحلية: فالصناعة المحلية للأسف عاشت بظل الحمائية الشديدة والمركزية الكبيرة وهذين الأمرين أنتجا قطاع صناعي وزراعي غير تنافسي يعتمد على المحسوبية والفساد ولا يعتمد على الكفاءات، ولكننا جميعا نحتاج للصناعة والزراعة لانها القوة الاساسية للبلد.
- 3- 3 - المحافظة على جميع الممتلكات وقلب صفحة الماضي (رغم أهمها الكبيرة جدا) ، فيجب ان نختار السلم الأهلي والوحدة الوطنية على أسس لامركزية ونختار لغة الحوار والبناء.
- 4- 4 - اختيار حكومات كفاءات حقيقية بعيدا عن المحسوبية والولاءات.
- 5- 5 - عودة المكانة للتعليم والعلم والجامعات مع تعيين أشخاص أمناء وذوكفاءة بمواقع المسؤولية في كافة المؤسسات العلمية بعيدا عن المحسوبية والولاءات.
- 6- 6 - اصلاح القضاء ومحاربة الفساد المستشري بشكل كبير جدا في كل مفاصل الحياة، والسعي لإعادة الحقوق.
- 7- 7 - اعتماد الشركات والمؤسسات على الكفاءات الحقيقية فالمنافسة القادمة منافسة حقيقية وشرسة والذي لا يطور أعماله سيخرج من السوق.
- 8- 8 - وأخيرا أدعو بكل تأكيد عودة السوريين ورجال الأعمال والخبرات السورية المهاجرة ان تعود لأهلها وبلادها تباعا فلا يوجد أجمل من الوطن ودفته.

والله ولي التوفيق

د.رازي مُحي الدين، 2024-12-8

10 - فرص وتحديات.. ما مستقبل الاقتصاد السوري بعد الأسد ومتطلباته

للتعافي؟

خاص CNBC عربية (نشر الاثنين، 16 ديسمبر 2024 | 12:49 صباحاً)

مع سقوط نظام الرئيس السابق بشار الأسد، يقف الاقتصاد السوري أمام منعطف تاريخي يعج بالتحديات والفرص؛ ذلك بعد أن تركت سنوات الصراع العنيف إرثاً ثقيلاً من الدمار في البنية التحتية، والانهيار في القطاعات الإنتاجية، علاوة على الانخفاض الحاد في مستوى المعيشة، مما يفرض على سوريا مواجهة مهمة معقدة لإعادة الإعمار واستعادة التوازن الاقتصادي.

ومع بروز قضايا العدالة الانتقالية وإعادة توحيد مؤسسات الدولة، يظل السؤال الأبرز هو كيفية استقطاب الدعم الدولي والإقليمي لتحقيق نهضة اقتصادية شاملة دون الإتهان لشروط سياسية قد تعمق الانقسامات. من شأن المرحلة الراهنة أن تختبر قدرة السوريين على تجاوز آثار الحرب، وإعادة بناء وطن يضمن تنمية مستدامة وعدالة اجتماعية.

وينقسم الاقتصاديون والمراقبون بشأن آفاق الاقتصاد السوري، في ظل السيناريوهات المرتبطة بشكل التحول السياسي في البلاد. فيما يتبنى آخرون رؤية متفائلة، بالنظر إلى عدة جوانب إيجابية؛ من بينها: الكوادر البشرية الماهرة وذات الخبرة خاصة من عمل منهم بالخارج خلال خروجه في سنوات الحرب، إلى جانب تنوع القطاعات الاقتصادية وعلى رأسها الموارد النفطية التي يرون الحاجة لانتقال إدارتها إلى الحكومة المركزية.

تشير تقارير إلى حاجة الاقتصاد السوري إلى نحو 10 سنوات من أجل العودة إلى مستويات 2011، وذلك بعد أن فقد نحو 85% من قيمته خلال 12 عاماً ليصل إلى تسعة مليارات دولار في 2023 مقابل 67.5 مليار دولار في 2011، وفقاً للبنك الدولي.

تعترف الحكومة الانتقالية الجديدة التي تم تعيينها قبيل أيام قليلة بصعوبة الوضع الاقتصادي؛ وقال رئيس مجلس الوزراء محمد البشير، إن خزائن الدولة ليس بها نقوداً سوى بالليرة السورية وأنها لا تمتلك سيولة كافية بالعملات الأجنبية في الوقت الحالي، واصفاً الوضع المالي للبلاد بأنه "بالغ السوء".

ما السيناريو المحتمل؟

تحدث الكاتب الصحافي المتخصص في الشؤون الاقتصادية، عدنان عبد الرزاق، لـ CNBC عربية عن السيناريو الأكثر توقعاً أن يسير عليه الاقتصاد السوري، شريطة تحقق الاستقرار السياسي خلال الفترة المقبلة، قائلاً: "ما أن تستقر الأوضاع في سوريا رغم التحديات الكثيرة المحلية والإقليمية والدولية أعتقد بأن السيناريو الأكثر توقعاً هو بداية البناء الداخلي جراء عودة المهجرين واللاجئين وأصحاب رأس المال والمنشآت سواء الذين هاجروا خلال سنوات الحرب أو حتى المقيمين في الخارج، بالإضافة إلى أن الاعتماد والتعويل على الاستثمار العربي والدولي كبير جداً". وأشار إلى أن حدوث ذلك يحتاج إلى استقرار النقد، ووضوح القوانين، والقرارات المتعلقة بالاستثمار، من أجل جذب الاستثمارات المطلوبة لتنمية الاقتصاد. كما توقع تحول النظام الاقتصادي السوري إلى ما هو أقرب للاقتصاد الحر، مردفاً: "لا أعتقد بأن شعارات الأسد ستطبق خلال الفترة المقبلة. لن تبق سوريا المستقبل رهينة لتأثير الشعارات العريضة والكبيرة مثل القطاع العام والقطاع الحكومي وغيرها". لكن ذلك لا يعني، في رأي عبد الرزاق، أن لا تبقى بعض القطاعات الرئيسية تحت إدارة الدولة أهمها النفط والغاز وقطاعات الخدمات الكبيرة ذات دورة رأس المال البطيئة والتي عادة لا تجذب المستثمرين.

معاينة

عانى الاقتصاد السوري خلال فترة الحرب في البلاد التي امتدت من العام 2011 وحتى 2019 قبل الهدوء النسبي المؤقت خلال السنوات الخمس الأخيرة، ووصلت الخسائر الاقتصادية للبلاد من الحرب إلى نحو 442 مليار دولار بحسب بيانات الأمم المتحدة.

وقبل التطورات السريعة التي حدثت خلال الأسابيع الأخيرة، كان البنك الدولي يتوقع في تقرير "المرصد الاقتصادي لسوريا" الصادر ربيع هذا العام، أن ينكمش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في سوريا بنسبة 1.5% في العام 2024. يأتي ذلك بعد أن تراجع النشاط الاقتصادي بالبلاد بنحو 1.2% خلال 2023 على أساس سنوي، لا سيما في المناطق الواقعة إلى الحدود الغربية، مع ضعف النشاط التجاري بصفة خاصة.

من جانبه، قال الباحث الاقتصادي ومدير المنطقة الصناعية الحرة في الشيخ نجار في حلب سابقاً، إياد الحجي، لـ CNBC عربية، إن الملامح الاقتصادية لسوريا الجديدة تبدو واعدة للأفضل حتى الآن رغم التحديات و المخاوف، ويعود ذلك لتردي الحالة الاقتصادية في البلاد خلال فترة حكم بشار الأسد، وتفكك بنى الاقتصاد السوري وانهميار العملة وتوقف الاستيراد و التصدير عن المدن السورية الكبرى التي أصبحت بأمس الحاجة لكل شيء من بنى تحتية أو مظاهر اقتصادية البسيطة منها والمهمة. وأضاف: "لذلك يأمل السوريون بأن يكون الانفراج الاقتصادي انفراجاً متصاعداً بعد زوال حكم آل الأسد وزوال العقوبات (المتوقع) عن سوريا، وانفتاح مساحات واسعة من الأراضي السورية والمدن السورية الكبرى والثروات السورية العطشى لكل قطاعات الاقتصاد استثمارات".

اعتبر أعضاء في مجلس الشيوخ الأمريكي من الحزبين الجمهوري والديمقراطي أنه من السابق لأوانه التفكير في رفع العقوبات عن سوريا بعد الإطاحة بالرئيس بشار الأسد ، في دلالة على أن واشنطن لن تغير على الأرجح سياستها قريباً. وذكر الحجي أن المعابر الحدودية التجارية المفتوحة لسوريا هي المعابر مع تركيا والتي تعتبر الشريان الأبرز لتدفق البضائع من كل أنحاء العالم لتغذية الشمال السوري الذي كان خارجاً عن سيطرة النظام السابق قبل التطورات الأخيرة. ويقدر حجم التبادل التجاري عبر هذه المعابر في 2023 بنحو ستة مليارات دولار، بخلاف المساعدات الإنسانية.

وأوضح أن هذه الأرقام متوقع زيادتها إلى أضعاف نظراً لانفتاح المدن السورية الكبرى حلب حماة حمص دمشق ومدن الساحل الرئيسية، وهي مدن عطشى لكل أنواع البضائع، وهذا قبل فتح الموانئ البحرية في اللاذقية وطرطوس والموانئ الجوية كمطاري دمشق وحلب .

وقال إن أسعار العملة ارتفعت مرة أخرى بعد عودة التداولات إلى طبيعتها، وذلك بعد أن شهدت انخفاضاً حاداً في حلب العاصمة الاقتصادية للبلاد عقب سيطرة الفصائل المعارضة عليها في بداية الاشتباكات الأخيرة إلى مستوى وصل إلى نحو 40 ألف ليرة للدولار.

وأضاف: "التعامل المباشر بثلاثة عملات في الوقت الحالي بسوريا، وهي الليرة السورية والليرة التركية والدولار الأمريكي، رغم حجم التدفقات بالليرة التركية والدولار إلى البلاد في الأيام الأخيرة نوعاً ما مما يؤدي لارتفاع وتذبذب سعر صرف العملة السورية وهو ما يرتبط أيضاً بعدة مؤشرات"، مشيراً إلى أن البلاد في انتظار تغيير العملة أو طباعة عملة جديدة وبداية استرداد الليرة السورية لقيمتها المرتبطة بباقي عوامل الاقتصاد.

ما الذي يحتاجه الاقتصاد السوري لاستعادة عافيته؟

يتفق وزير الاقتصاد السوري الأسبق كبير الاقتصاديين في شركة ACY المالية في أستراليا نضال الشعار مع عبد الرزاق، على حاجة الاقتصاد السوري لاستعادة عافيته إلى "الاستقرار الأمني والسلم الأهلي".

وقال الشعار، في تصريحات لـ CNBC عربية، إنه يتم العمل حالياً لتحقيق هذا الأمر من كافة الجهات، وبدعم وإرادة دولية "لم تحدث من قبل"، حيث تسود الرغبة في أن تعيش سوريا كدولة طبيعية، مضيفاً: الاقتصاد السوري في حاجة أيضاً إلى الموارد من أجل استقراره تمهيداً لاستعادة عافيته.

لكنه ذكر أن الموارد السورية حالياً ليست بيد كل السوريين بشكل خاص النفط والغاز والذي يخضع جزء كبير منه حالياً لسيطرة ما يعرف بـ "قوات سوريا الديمقراطية (قسد)"، ومن المأمول أن تعود تلك الموارد لسيطرة حكومة البلاد.

تشكل قوات سوريا الديمقراطية من فصائل أغلبها من الأكراد، ويدعمها تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة، وتسيطر على مناطق من شمال وشرق سوريا، في الحسكة والرقبة.

وأضاف أن المناطق التي تسيطر عليها (قسد) هي أيضاً مناطق غنية من الناحية الزراعية بمحاصيل مثل القمح والشعير والخضروات وغيرها، وبالتالي في حالة عودة تلك الموارد ستكون عجلة الإنتاج في سوريا جاهزة للبدء في الدوران.

يحتاج الاقتصاد السوري أيضاً إلى عودة السوريين في الخارج للمساهمة بسواعدهم ورؤوس أموالهم للعمل في سوريا والمشاركة في الإنتاج، بحسب الشعار الذي قال: "الكثير منهم بطبيعتهم تجار وصناع ولديهم المال والقدرة على الاستثمار في سوريا".

لكن الشعار أشار إلى أن تلك العودة تحتاج إلى بنية تحتية يبدأ العمل عليها حالياً لتكوين البلاد جاهزة لمن تهجر من السوريين والذين يفوق عددهم 10 ملايين شخص.

مدى جاهزية الاقتصاد

وقال وزير الاقتصاد الأسبق إنه في حالة توفر كل هذه العوامل إلى جانب "رضا الشعب عن الإدارة القادمة"، فالاقتصاد السوري جاهز للبدء في العملية الإنتاجية والتفوق في ذلك، فسوريا دولة لها تاريخ إنتاجي زراعي صناعي جيد ولديها العمالة وخاصة مع اكتساب من هاجر من البلاد أثناء الحرب الخبرات خلال العمل بالخارج "وبالتالي ستكون ساعداً قوياً للعملية الاقتصادية في سوريا".

يحتاج الاقتصاد السوري أيضاً إلى الاستثمارات الأجنبية والمساعدات، وأن تمتد دول الجوار والدول العربية والأجنبية يد العون لسوريا، بالإضافة إلى رفع العقوبات عنها، وهو الأمر المتوقع مع حدوث حالة من الاستقرار في البلاد، بحسب ما قاله نضال الشعار.

أولويات اقتصادية على الحكومة سرعة تنفيذها

ولدى حديثهم مع CNBC عربية، شرح الخبراء المختصون مجموعة الأولويات على طاولة الحكومة السورية، والتي يتعين سرعة تنفيذها.

بالعودة لحديث الحجي، فإنه أوضح أن سوريا عطشى لكل الخدمات في الوقت الحالي من اتصالات وكهرباء ثم طرقا ومشاريع صرف صحي وبنى تحتية سواء لتلبية الحاجات السريعة لما تبقى من خدمات أو ترميم ما هو مدمر جزئياً وإعادة إعمار ما تم تدميره كلياً خاصة في مدينتي حلب وحمص، ومدن وبلدات وقرى الأرياف المدمرة في كل المحافظات، مشيراً إلى أن بعض الخدمات بدأت في العودة للعمل بجهود الحكومة الجديدة والأهالي العائدين لمدينتهم وقراهم .

كما قال عبد الرزاق، إن أولويات الاقتصاد السوري حالياً تتضمن إعادة القطاعات الاقتصادية والخدمية إلى العمل عبر عودة العاملين إلى مواقعهم، والعمل على توفير وظائف جديدة، إلى جانب تأمين موارد نقدية جديدة لضخها في الأسواق من أجل زيادة الرواتب وتحريك عجلة الاقتصاد.

وأضاف عبد الرزاق أن من بين الأولويات أيضاً إعادة تأهيل وترميم القطاعات الاقتصادية المهمة التي تحقق عائداً لسوريا وخاصة قطاع النفط.. مؤكداً أنه "بعد

تنفيذ تلك الإجراءات تأتي الأفكار والخطط الاستراتيجية الكبيرة والمتعلقة بتحسين العلاقات مع الخارج واستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات وزيادة الإنتاج الزراعي والصناعي وزيادة الصادرات وبالتالي تكوين احتياطي نقدي في المصرف المركزي." ووفق عبد الرزاق، فإن سوريا تحتاج إلى تحسين موارد النقد الأجنبي بعد تبديد الاحتياطي، وذلك في ظل معاناتها من عجز كبير في الميزان التجاري، وتراجع قطاع السياحة.

كان احتياطي النقد الأجنبي قبل اندلاع الحرب في مصرف سوريا المركزي وصل إلى نحو 18.5 مليار دولار في العام 2010، بحسب بيانات الاحتياطي الفدرالي في سانت لويس.

أهم نقاط قوة الاقتصاد السوري

في سياق متصل، أوضح عبد الرزاق أن أهم نقطة قوة لدى الاقتصاد السوري هي الكادر البشري، وقال "يوجد في سوريا عمالة مهاربة مدربة وشريحة الشباب واسعة جداً لكن معظم تلك الطاقات هاجرت خلال الفترة الماضية في ظل الحرب وما يمني النفس الآن أن معظمهم بدأ في العودة."

وذكر أن النفط في سوريا هو قطاع مهم أيضاً يمكن أن يحقق موارد كبيرة لخزائن الدولة، فسوريا قبل الحرب كانت تنتج 385 ألف برميل يومياً واستهلاكها المحلي لا يزيد عن 200 ألف برميل يومياً، وبالتالي يمكنها تصدير نحو 200 ألف برميل يومياً إذا أعيد ترميم الآبار وخروج (قسد) منها. لكن ذلك الأمر قد يحتاج إلى وقت، بحسب عبد الرزاق

القطاع الزراعي

ومن بين نقاط القوة في الاقتصاد السوري أيضاً الثروات التعدينية في باطن الأرض مثل الفوسفات، إلى جانب القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، الذي له أهمية كبيرة نظراً للطبيعة الجغرافية والتنوع، والعراقة السورية في التعااطي مع هذا القطاع، وفق ما قاله عدنان عبد الرزاق.

لا يزال نحو 69% من السكان (14.5 مليون سوري) يعيشون في فقر. وقد طال الفقر المدقع أكثر من واحد من كل أربعة سوريين (وفق بيانات 2022 الصادرة عن البنك الدولي) والتي ترجح زيادة الأعداد بعد الزلزال الذي ضرب البلاد في فبراير/ شباط 2023.

وقال إياد الحجي، إن الزراعة تعد قطاعاً رئيسياً في سوريا وهو أكبر رافد للاقتصاد السوري لكنها عانت كثيراً إبان سنوات الحرب من ناحية هجرة الأهالي لأغلب المساحات الزراعية والأراضي، وارتفاع كلفة الاستثمار الزراعي وإهمال الدولة لذلك أثناء الحرب. وتوقع أن يعود أصحاب مساحات واسعة جداً من الأراضي الزراعية إلى أراضيهم تدريجياً، وهو ما يرفع من حصيلة الإنتاج الزراعي خاصة في ظل تنوع المحاصيل في سوريا وبالتالي يمكن العودة إلى تصدير محاصيل أساسية كالقمح السوري القياسي المحسن المرغوب عالمياً، إلى جانب زيت الزيتون والفسق الحلي والقطن والخضراوات والحمضيات. والتي كان تصديرها متوقفاً تقريباً خلال سنوات الحرب وأيضاً انخفض إنتاجها بنحو 95% في السوق المحلية.

الصناعة

تعتبر الصناعة في سوريا أيضاً رافداً أساسياً لعجلة الاقتصاد، والأيام واعدة في عودة التعافي في القطاع الصناعي خصوصاً في المدينة الصناعية الأكبر حلب التي توقفت الصناعة فيها لحد كبير أثناء سنوات الحرب، بحسب الحجي . وذكر أنه تم خلال السنوات الأخيرة إنشاء مدن صناعية حديثة في الشمال السوري على الحدود التركية كالمدينة الصناعية في الراعي (منطقة الباب محافظة حلب)، وفي سرمدا في محافظة إدلب، مشيراً إلى ضرورة مد المدن الصناعية في حلب وحمص ودمشق وعطشى بالآلات الحديثة وتحديث وإعادة تشغيل ما هو موجود فيها. وأضاف الحجي أن ذلك سيساعد في خلق حافز للصناعيين السوريين المتميزين في الخارج خصوصاً في مصر وتركيا وأوروبا وأميركا والخليج لإعادة تشغيل مصانعهم في سوريا، وتشغيل اليد العاملة السورية الماهرة والخيرة سواء الباقية في البلاد أو التي زادت خبراتها في الخارج. كما يخلق ذلك فرصاً استثنائية لجذب استثمارات خارجية كبيرة خصوصاً من تركيا ودول أوروبية وعربية . لكن ذلك في المقابل يخلق تحديات للحكومة الجديدة المؤقتة وما يتبعها من حكومات تتعلق بعوامل الاستقرار من توفير بنى تحتية واستقرار سياسي وعسكري جيواقتصادي سياسي على المدى الزمني القصير والمتوسط، بحسب الحجي.

وذكر عدنان عبد الرزاق أن الصناعة من القطاعات المهمة في الاقتصاد السوري، "والصناعة السورية معروفة في منطقة الشرق الأوسط وكانت الصادرات في الماضي لها حضور في الأسواق سواء من حيث الجودة أو السعر مقارنة بالمنافسين".

لكن الصناعة لكي تعود إلى سابق عهدها وأقوى تحتاج إلى عودة الكادر البشري ورؤوس الأموال والثقة في الاقتصاد والمشروعات والشركات التي هاجرت البلاد، وهو ما ينتج عنه في النهاية زيادة الصادرات، بحسب الرزاق.

التجارة

وعلى مستوى التجارة، قال الحجي إن استيراد البضائع والمواد الأولية اللازمة للحاجات اليومية السريعة كالغذائيات ومشتقات النفط زاد في الأيام العشرة الأخيرة نحو عشرة أضعاف ومتوقع زيادتها بانتظار فتح الموانئ والمطارات وباقي المعابر البرية وإزالة العقوبات وبدء مشاريع إعادة الإعمار على المدى الزمني القريب والمتوسط.

وأضاف أنه على المدى الزمني المتوسط القريب من المتوقع تنتعش تجارة الآلات الصناعية المستخدمة في الصناعات الغذائية المرتبطة بالمحاصيل السورية كالمطاحن والمعاصر ثم محالج القطن وغزل الخيوط، وكذلك باقي آلات الصناعات التحويلية من خيوط ونسيج وملابس. وكذلك الآلات الصناعات الكيماوية كعامل الأدوية والمصايغ ومعامل المنظفات.

[https://www.cnbc.com/131775/2024/16/12/%D9%81%D8%B1%D8%B5-%D9%88%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%A7-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%AF-%D9%88%D9%85%D8%AA%D8%B7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D8%AA%D9%87-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%9F-\(%D8%AE%D8%A7%D8%B5-CNBC-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9\)](https://www.cnbc.com/131775/2024/16/12/%D9%81%D8%B1%D8%B5-%D9%88%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%A7-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%AF-%D9%88%D9%85%D8%AA%D8%B7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D8%AA%D9%87-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%9F-(%D8%AE%D8%A7%D8%B5-CNBC-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9))

11 - الوزير سالم يتهم الجلاي بتواطؤ أوصله لرئاسة مجلس الوزراء.. تفاصيل

مدهشة



الخبير السوري: آخر تحديث 30-12-2024

اتهم وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك الأسبق، الدكتور عمرو سالم، رئيس مجلس الوزراء الدكتور محمد غازي الجلاي، بالتواطؤ مع رامي مخلوف والنظام البائد بخصوص عقود شركتي الخليوي في سورية..

وسرد الوزير سالم الحكاية بتفاصيلها في منشور له على فيسبوك، اختار له عنوان "لن أكوغ لأنني احتقر هذه الكلمة.."

وكتب: لقد عينت في وزارتيين وقبلت لأنني كنت أريد أن أحافظ على بلدي. وفي المرتين تحديث الصعاب والعقبات و تحديث جميع الأجهزة الأمنية. وهذا موثق في الوزارتين ويكتب رسمية.

في وزارة الاتصالات استطعت مع فريقتي وعلى رأسه المهندس بكر بكر الشريف الرجل بمعنى الكلمة أن ندخل خدمة الانترنت على الهاتف الخليوي من الجيل الثالث وكانت الشركتان قد رفضتا.. لكننا ارغماهما.

وخفضت الاتصالات الدولية بمعدل ٥٠% للدول العربية و ٧٥% للدول الأجنبية رغم معارضة مجلس الوزراء.

وحاربنا سرقة الاتصالات الدولية بعقود سابقة مخالفة للقانون والدستور وأحلناها إلى القضاء.

وتمت إقالاتي بعد رفضي لطلب رامي مخلوف بتحويل عقود BOT إلى رخص والتنازل عن ملكية الدولة لها.

ومنعت من السفر بين آخر العام ٢٠٠٧ وبدايات العام ٢٠٢١ مع أنه لم يوجه لي اية تهمة بل كانت بناءً على أمر من المقبور اللواء زهير حمد رئيس فرع المعلومات في إدارة المخابرات العامة.

وبعد أن استلم الدكتور محمد الجلاي وزارة الاتصالات تم إعداد اتفاق اتفاق تحويل عقد ال BOT ولم يشر الإعلام بأن هذا التحويل ليس شكلياً بل بموجب العقد ال BOT تؤول ملكية المشروع بكامله إلى الدولة على أن تكون جميع التجهيزات حديثة. وذلك عام ٢٠١٦. والاتفاق تم توقيعه من الجلاي عام ٢٠١٤ وتم بموجبه تمليك

مشروع الخليوي للشركتين ومنحهما رخصة بعوائد أقل بكثير من العوائد التي تحصل عليها الدولة والتي كانت ٥٠% من الإيرادات وليس الأرباح.

وكل ذلك مقابل ٢٨ مليار ليرة سورية.. مع ان قيمة كل مشروع كانت ٢ مليار دولار موثقة.

وكوفي الجلالي بعد تركه للوزارة بتعيينه عضو مجلس إدارة بامتيازات كبيرة. ثم كوفي بتعيينه رئيساً لمجلس الوزراء بالاتفاق وبمجهود دارين سليمان رئيسة اتحاد الطلبة المنحل... هو ووزير آخر.

وأضاف سالم: لم أفر من بلدي لأنني لا اترك دمشق. ولا قبر والدي الشهيد. بعد فترة قصيرة من رفع منع السفر عني طلب مني أن أتسلم وزارة التجارة الداخلية. ومنذ الأيام الأولى اصطدمت بانقطاع مادة السكر في الأسواق وارتفاع أسعارها بشكل هائل.

وتوثقنا تماماً من أنها لعبة من طريف الأخرس الذي أوقف بيع السكر ونسق مع معاوني الذي ورثته وطلبت إعفاءه.

وامرت مدير تموين حمص الرجل بأن يداهم مستودعات طريف الأخرس ومستودعاته.. دون توجيه من أحد.

ووجدنا مجموعة مخالفات جسيمة وغش واحتكار، فقمنا بتحرير الضبط اللازم وأحلناه إلى القضاء.

كما اصطدمت بكبار مالكي محطات الوقود وصهاريجها الذين كانوا شركاء لضباط كبار، وتم الضغط علي شخصياً بمختلف الطرق ومن كبار رؤساء الاجهزة الأمنية الذين كانوا اعدائي ولم اقبل الاجتماع بهم ولا زيارتهم. لكنني لا أخاف إلا الله. تحملت تحميل وزارتي ارتفاع الأسعار والتي رفعت المذكرة تلو المذكرة التي تقول أن الارتفاع سببه الرئيسي هو منصة تمويل الاستيراد.

وضبطت معمل السماد الذي كان يبيع سماد اليوريا ٤٦ للمصرف الزراعي وقمت بتحليله سراً فتبين أنه ٢٠% فقط فتسبب بضرب زراعة القمح والحمضيات. وانهالت علي الإغراءات والضغوط ولم أرضخ لها وارسلت مذكرة بذلك إلى رئاسة الجمهورية. ولم يحصل بها شيء.

وأنقذت ٦٦ من المستوردين والصناعيين كان حاكم مصرف سورية المركزي قد تقدم بطلب إلى اللجنة الاقتصادية لإحالتهم إلى هيئة غسيل الأموال وزراً وهتافاً. وجرى اصطدام كبير بيني وبين حاكم مصرف سورية المركزي في اللجنة الاقتصادية ثم في مجلس الوزراء في ٢٦/٣/٢٠٢٣ وتم تعديل الوزارة وأخرجت منها بعد ثلاثة أيام. وذلك لأنني طالبت بإحالة المنصة إلى هيئة غسيل الأموال. والكثير من الأمور الأخرى التي يضيق المجال بذكرها.

لم يترك الفاسدون وأجهزة الأمن طريقة لإيجاد ما يدينتي، لكنهم فشلوا لأنني أتحدى احداً أن يقول انني قبضت رشوى أو اختلست.

فحاولوا تشويه صورتني في الإعلام بداتها المقبورة لونا الشبل ومدير صفحتها الإعلامي القدر (م.إ) وبعض كتاب التقارير لكنني لم أهرب ولم أخف، بل واجهت الحكومة نفسها عبر صفحتي هذه، ولم يجرؤ أحد على تكذيبي.

بكل تأكيد، كل من جاهد في سبيل الله أفضل مني وكل من هدم بيته وشرده وسجن باطلاً هو أفضل مني.

لكن ما تركت البلد مع اعترافي بحقه التام وأقر له بأنه مظلوم، لكنّه لا يستطيع الادعاء بأنه كان اشجع مني.

وسأنتشر بعض الوثائق التي تؤكد ذلك.

والمخابرات الساقطة والفسادون الكبار من جماعة المنصة وغيرهم يعلمون ان الوثائق موجودة على حواسيب خارج سورية وان فضائهم ستنفجر بوجههم فيما إذا حاولوا إيدائي أو أحداً من عائلتي أو ملكي الذي رزقني الله قبل تسلي للوزارة الاولى والثانية. ولو حتى قتلوني.

نعم أنا أطعت الرئيس السابق بشار الأسد لأن عمليت بالآية الكريمة (وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم).

وانا أعلم أن طاعة ولي الأمر هي فرض، لكنّها لا تجوز إذا كان الأمر يخالف شرع الله وسنة رسوله.

وأنا وبشكل موثق أقول أنني لم أطعه في ما يخالف شرع الله ولا سنة رسول الله ولا الضمير الإنساني. وأتحدى أن يقول أحد عكس ذلك. وكل الحقائق مؤرشفة.

وعملاً بنفس الآية الكريمة، وبما أن لدينا ولي أمر جديد، فطاعته واجبة بما لا يخالف شرع الله وسنة نبيه.

مع رفضي لكل المناصب لأنني قرفتها.

وما يهمني الآن أن تسعيد الدولة حقوقها المباعه مخالفةً للقانون لشركات الخليوي. وإجراء تحقيق مفصل مع عصابة منصة واستعادة المليارات المنهوبة وسأزود الإدارة الجديدة كافة المعلومات التي تساعد على استعادة ذلك المال.

<https://syrianexpert.net/?p=85072>

12 - وسطي تكاليف معيشة الأسرة يرتفع أكثر من 20%.. خلال 2024



الخبر السوري: في 30-12-2024

أظهرت دراسة محلية أن متوسط تكاليف المعيشة الشهري للأسرة السورية ارتفع منذ بداية العام الحالي بنسبة تجاوزت الـ 20%، ليبلغ في نهاية العام 14,5 مليون ليرة سورية.

وقالت صحيفة "قاسيون" في دراسة أجرتها إن وسطي تكاليف المعيشة لأسرة سورية مكوّنة من خمسة أفراد، ارتفع في نهاية شهر كانون الأول الحالي (ديسمبر)، ليتخطى عتبة الـ 14.5 مليون ليرة سورية.

وكانت دراسة سابقة للصحيفة أظهرت أن وسطي تكاليف معيشة الأسرة السورية بلغ 13,659,956 ليرة في نهاية أيلول (سبتمبر) الماضي.

وبيّنت الدراسة إن وسطي التكاليف ارتفع مع نهاية شهر كانون الأول (ديسمبر) الحالي، بمقدار 897,618 ليرة، عما كان عليه في نهاية أيلول.

كما ارتفع الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة بحوالي 561,011 ليرة، (منتقلاً من 8,537,472 ليرة في نهاية أيلول، إلى 9,098,483 ليرة في نهاية كانون الأول)، أي أن

التكاليف ارتفعت فعلياً بنسبة قاربت 6.2% خلال ثلاثة أشهر فقط (تشرين أول، تشرين ثاني، كانون أول).

وكان وسطي هذه التكاليف مع بداية شهر كانون الثاني (يناير) الماضي، يبلغ 12,055,622 ليرة سورية، لينتقل في نهاية العام ذاته إلى 14,557,573 ليرة، ما يعني أن الارتفاع زاد عن 20.7% خلال العام.

وبينت الدراسة، إن الحد الأدنى للأجور ارتفع خلال العام 2024، بنسبة 50% شكلياً (من 185,940 ليرة سورية إلى 278,910 ليرة)، لكنه لا يزال هزياً من حيث قيمته الحقيقية، حيث كان قادراً في بداية العام على تغطية 1.5% من وسطي تكاليف معيشة الأسرة، أما الآن (وبعد الزيادة الوهمية للأجور) فليس قادراً على تغطية سوى 1.9% فقط.

وتعتمد الجريدة طريقة محددة في حساب الحد الأدنى لتكاليف معيشة أسرة سورية من خمسة أشخاص. وتتمثل بحساب الحد الأدنى لتكاليف سلة الغذاء الضروري (بناءً على حاجة الفرد اليومية إلى حوالي 2400 حريرة من المصادر الغذائية المتنوعة).

<https://syrianexpert.net/?p=85076>

13 - تكليف السيدة ميساء صابرين بتسيير أعمال المصرف المركزي السوري تعيين أول امرأة حاكماً لمصرف سورية المركزي...سابقة في تاريخ المصرف



الخبير السوري: آخر تحديث 30-12-2024

أعلنت الإدارة الجديدة في سوريا، اليوم الإثنين، عن تكليف ميساء صابرين بتسيير أعمال المصرف المركزي السوري، لتكون بذلك أول امرأة تتولى هذا المنصب الرفيع في تاريخ المؤسسة المالية السورية. وتتمتع ميساء صابرين بسجل حافل في المجال المالي والمصرفي، حيث حصلت على شهادة ماجستير في المحاسبة، مما يؤهلها لتولي هذا الدور الهام.

قبل تكليفها بهذا المنصب، شغلت صابرين عدة مواقع مرموقة في المصرف المركزي، حيث كانت النائبة الأولى لحاكم المصرف والمديرة المشرفة، فضلاً عن كونها رئيسة قسم الرقابة المكتبية في المصرف، مما أتاح لها بناء خبرة واسعة في إدارة الأعمال المصرفية. كما كانت صابرين عضواً في مجلس إدارة سوق دمشق للأوراق المالية، ممثلة عن المصرف المركزي، منذ عام 2018، حيث أسهمت بشكل فعال في تطوير وتوجيه سياسات السوق المالية في سوريا. يعد تعيين ميساء صابرين خطوة تاريخية في مسيرة المرأة السورية في القطاع المصرفي، ويعكس الثقة الكبيرة في كفاءتها وقدرتها على قيادة المصرف المركزي في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة.

<https://syrianexpert.net/?p=85063>

14 - أبرزها الأموال المهربة.. 5 ملفات اقتصادية كبرى على طاولة الإدارة

الجديدة في سوريا



خبراء اقتصاديون توقعوا أن يستغرق تعافي الليرة السورية بعض الوقت (رويترز)
الجزيرة نت- خاص، 29/12/2024

بعد أكثر من عقد من الصراع المدمر، وسقوط **بشار الأسد**، أصبحت سوريا أمام تحديات كبيرة فيما يخص بنيتها التحتية التي دمرتها الحرب، حيث تعاني من تدهور في قطاعاتها الرئيسية مثل الزراعة والصناعة والتعليم والصحة والطاقة، ومن المتوقع أن تستغرق إعادة بنائها أكثر من 10 سنوات، بحسب الخبراء. ونسلط بهذا التقرير الضوء على 5 ملفات اقتصادية رئيسية تواجه الحكم الجديد في سوريا، أبرزها الأموال المنهوبة وتلك التي أخذها الأسد معه، ومصير العملة المحلية، والديون المتراكمة على البلاد، وتكلفة إعادة الإعمار، وتأثير العقوبات التي خلفها النظام المخلوع على كاهل السوريين.

الأموال المهربة

تتضارب الأرقام بشأن حجم الثروة التي أخذها الأسد معه قبل هروبه إلى روسيا، بين مئات الملايين ومليارات الدولارات، فبحسب تقرير لصحيفة "فايننشال تايمز" البريطانية فإن المركزي السوري في عهد بشار نقل نحو 250 مليون دولار نقداً إلى موسكو خلال عامين عندما كان آنذاك مديناً للكرملين مقابل الدعم العسكري وكان أقاربه يشترتون أصولاً في روسيا سرا.

وكشفت الصحيفة عن سجلات تُظهر أن نظام الأسد نقل أوراقاً نقدية جوازاً ما يقرب من طنين من فئة 100 دولار و500 يورو إلى مطار فنوكوفو في موسكو لإيداعها في البنوك الروسية الخاضعة للعقوبات بين عامي 2018 و2019.

كما ذكرت الصحيفة أن عائلة الأسد تمتلك ما لا يقل عن 18 شقة فاخرة في موسكو، وأشارت إلى أن أفراد العائلة الممتدة كانوا يشترتون الكثير من الأصول في روسيا بين عامي 2018 و2019.

ووفق تقديرات صندوق النقد الدولي وبنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، بلغت احتياطات سوريا من الدولار عام 2010 قبل اندلاع الثورة نحو 18.5 مليار دولار، كما ذكر مجلس الذهب العالمي أن سوريا كانت تمتلك نحو 25 طناً من المعدن النفيس في يونيو/حزيران 2011.

ويقول الإعلامي والمحلل السوري عدنان عبد الرزاق إن الأسد نقل -الأيام العشر الأخيرة قبل هروبه- كميات طائلة من الذهب والدولارات، ويضيف للجزيرة نت أن عائلة الأسد تمتلك ثروات كبيرة، سواء في المصارف السويسرية أو حول العالم، والآن بدأت تكشف حجم العقارات وحجم الأموال المنهوبة.

قيمة العملة

وعن وضع العملة السورية وأفاقها المستقبلية، يقول عبد الرزاق إنها ترتبط بعوامل اقتصادية ونفسية وسياسية، أبرزها الاطمئنان للاستقرار السياسي، مشيراً إلى أن الليرة السورية تحسنت بشكل مباشر ليلة سقوط الأسد. وأضاف أن ثبات سعر الصرف يتوقف على عوامل كثيرة أهمها حجم الصادرات، وبالتالي الإنتاج، مما يعود على البلاد بالعملة الصعبة، ويعني توازن المعروض بين العمل المحلية والعملات الأجنبية.

وكان وزير الاقتصاد في حكومة تصريف الأعمال باسل عبد الحنان قد تحدث للجزيرة نت- في وقت سابق- عن خطة إنقاذ الليرة من الانهيار، وقال إن الهدف الرئيسي أولاً تثبيت سعر الصرف من أجل استقرار الأسواق وتحريك عجلة التبادل التجاري. وأضاف أنه في المستقبل، ومع تحرك عجلة الإنتاج والبدء بالتصدير، سيكون ثمة خطوات ترفع من قيمة الليرة، لكن الواقع الحالي يحتاج إلى جهود كبيرة بالإضافة إلى تضافر جميع الجهود.

وأوضح أن العامل الأهم لتقوية الليرة هو الإنتاج والتصدير لإدخال عملة صعبة وزيادة الاحتياط النقدي منها، وبالتالي ازدياد قوة العملة، فضلاً عن تحقيق استقرار في سعر الصرف لاستقرار حركة التداول التجاري والنقدي.

أما أستاذ الإدارة المالية بجامعة باشاك شهير التركية فراس شعبو فيتوقع أن يأخذ ملف تعافي الليرة بعض الوقت، وقال في تصريحات للجزيرة نت إن "العملة هي مرآة للاقتصاد" وقيمة الليرة متردية بشكل كبير وقد تتعرض للانخفاض مستقبلاً.

ولكن شعبو متفائل بنهوض العملة السورية ويربطه بالقدرة على تنشيط الاقتصاد وإعادة الثقة بمؤسسات الدولة والنهوض بالنتائج المحلي الإجمالي الذي كان يبلغ 61.3 مليار دولار عام 2010 وتراجع إلى 7.4 مليارات عام 2023.

وقال للجزيرة نت "على حكومة تصريف الأعمال في سوريا إعادة الثقة بالاقتصاد عبر تحقيق استقرار نقدي وسياسي، وإعطاء حرية للقطاع الخاص وإيجاد قوانين تضمن حقوقه".

بدوره، يتوقع الباحث الاقتصادي في مركز أبعاد للدراسات خالد التركاوي ألا تكون هناك تعديلات كبيرة على سعر الليرة، ما لم تكن هناك تغيرات كبيرة في القضايا السياسية والأمنية.

ويعتقد التركاوي أن سوريا مقبلة على مرحلة من الاستقرار، وبالتالي ستتعافى الليرة هذا الاستقرار، مؤكداً أن القوة تكمن في الاستقرار وليس ارتفاع أو انخفاض العملة.

الديون

يقول الباحث فايز أبو عيد إن الرئيس المخلوع ترك سوريا ممزقة، ومثقلة بالديون وفي حالة انهيار اقتصادي تام، ووفقاً للتقرير السنوي الذي أصدرته مجموعة البنك

الدولي عام 2022، فإن حجم الديون الخارجية المترتبة على سوريا بلغت 5 مليارات دولار نهاية 2021 ارتفاعاً من 4.8 مليارات عام 2020.

أما شعبو فيشير إلى أن ديون سوريا تشمل أيضاً مليارات الدولارات المستحقة لكل من روسيا وإيران، والتي تضاربت الأرقام بشأنها إلى حد 100 مليار دولار، لافتاً بهذا الصدد إلى "الديون الكريمة" وهو مصطلح اقتصادي يستخدم عند قيام الدولة بأخذ قروض واستخدامها في قتل شعبها وفي ممارسات غير شرعية.

إعادة الإعمار

تحتاج سوريا للكثير بعد الدمار الذي تعرضت له في العقود الماضية، فوفقاً للمصرف المركزي انكمش الاقتصاد بنسبة 85% منذ بداية الحرب عام 2011. وبحسب الوزير عبد الحنان فإن العديد من المنظمات المحلية والدولية أرسلت مندوبين لها إلى سوريا لوضع خطط وتقييم احتياجات وأولويات من أجل إعادة الإعمار، وأن هناك تواصل مع الجهات الدولية المعنية من أجل تسريع هذا الأمر وتنظيمه بشكل صحيح، مؤكداً أنه لا يمكن توقع زمن محدد لإعادة الإعمار قبل تقييم الاحتياجات. وفيما يتعلق بتكلفة إعادة الإعمار، تراوحت التقديرات ما بين 200 و400 مليار دولار، وعنها يقول الباحث الاقتصادي تركاوي إن الأمر يتطلب تحديد الهدف الأساسي، سواء كان ترتيب البنية التحتية أو إعادة بناء المدن المدمرة بالكامل، فقد يستغرق ذلك حوالي 10 سنوات.

وأضاف للجزيرة نت أن الهدف يشمل إعادة بناء المدن التي تعرضت للدمار الكامل، مثل مدينة حمص القديمة التي تضررت بنسبة 70% بين عامي 2011 و2014، وينطبق الأمر على مناطق أخرى مثل شرق حلب، ريف دمشق، ودرعا. أما الإعلامي عبد الرزاق فيشدد على ضرورة تحديد حجم الدمار أولاً، ومن ثم البحث في تكاليف إعادة الإعمار، مشيراً إلى أن التقديرات الدولية تتحدث عن 400 مليار دولار.

العقوبات

مع اندلاع الثورة عام 2011 وتصاعد المواجهة بين المحتجين ونظام الأسد واستخدام القمع، بدأت الولايات المتحدة وجهات أوروبية وعربية بإصدار عقوبات على

النظام. وتوسعت العقوبات وتعددت أشكالها ونطاق عملها على مر الأعوام، وكان من أبرزها "قانون قيصر" الذي سنته الولايات المتحدة وبدأ العمل به عام 2020، و"قانون مكافحة الكبتاغون" 1 و2.

وكان الهدف من العقوبات الغربية المختلفة ضد نظام البعث هو وقف عنف النظام في البلاد والتحول إلى عملية الإصلاح، خاصة في ضوء الحرب الأهلية، والعنف ضد المدنيين، وانتهاكات حقوق الإنسان، وجرائم الحرب، ودعم المنظمات الإرهابية. ولكن هذه العقوبات -التي سعت لإضعاف نظام عائلة الأسد ومعاقبته- خلفت أيضا عبئا كبيرا على الشعب السوري، لذلك فمن المتوقع أن يعجل رفعها بعد سقوط النظام عملية الانتعاش الاقتصادي ويساعد على تنميتها.

وتحرص الإدارة السورية الجديدة على إقناع العالم برفع العقوبات المفروضة، لتمكين الجهات الراغبة في الاستثمار بالبلاد والتي تحتاج مبالغ طائلة لإعادة إعمارها وتوفير حاجيات كثيرة يفتقدها السكان.

ويقول وزير الاقتصاد في حكومة تصريف الأعمال إن تأثير العقوبات المفروضة على بلاده كبير، خاصة على إعادة الإعمار لأنها تتطلب استثمارات في البنى التحتية بقطاع توليد الكهرباء والمياه والصناعات المتقدمة، مضيفا أن هذه القطاعات تحتاج دخول شركات قوية في حين أن العقوبات تعيق دخول هذه الشركات من أجل إعادة الإعمار. وكانت الشبكة السورية لحقوق الإنسان قد طالبت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى رفع العقوبات الاقتصادية بعد إسقاط نظام الأسد، لتمكين السوريين من النهوض ببلادهم، مع الإبقاء على العقوبات الفردية التي تستهدف الأفراد المرتبطين بانتهاكات لحقوق الإنسان.

المصدر: الجزيرة

<https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/12/29/%d8%a3%d8%a8%d8%b1%d8%b2%d9%87%d8%a7-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%85%d9%88%d8%a7%d9%84-%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%87%d8%b1%d8%a8%d8%a9-5-%d9%85%d9%84%d9%81%d8%a7%d8%aa>

15 - تحديات المرحلة الانتقالية والهوية الاقتصادية في سوريا الجديدة



ثمة تحديات عدة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي في سوريا (الفرنسية)

عبد الحافظ الصاوي، 26/12/2024

تبدأ سوريا الجديدة في المرحلة المقبلة إعادة بناء مؤسساتها بشكل عام، والاقتصادية منها بشكل خاص، بعد زوال العهد البائد لآل الأسد، وسط حديث عن انعقاد مؤتمر وطني، والنظر في صياغة دستور جديد، لينقل البلد إلى عهد يتسم بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.

وثمة تحديات عدة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي في سوريا تجعل القائمين على الأمر يتمهلون في ما يخص الفترة الانتقالية، ويركزون على خيارات جيدة لإدارة المرحلة الانتقالية. ومن تلك التحديات ما نشره بتقرير صادر عن البنك الدولي في مايو/أيار 2024 حول مستوى الرفاه للأسر السورية، من أن نسب الفقر بين السوريين تصل إلى 69% من إجمالي السكان، وأن الفقر المدقع بلغت نسبته 27%.

وتوجد تحديات أخرى لا بد من أن تؤخذ في الاعتبار حول عدالة توزيع الثروة في الحقبة الجديدة، وضرورة أن تكون السياسات الاقتصادية أكثر انحيازاً للمتضررين من العهد البائد لبشار الأسد، وبخاصة المتضررين من تداعيات الفترة التي امتدت من 2012 إلى 2024.

يضاف ذلك إلى متطلبات إعادة الإعمار التي قدرها البعض بنحو 300 مليار دولار، وتأتي قضية إعادة بناء البيوت المهدمة جراء قصف طائرات الأسد ومعاونيه على رأس أجندة إعادة الأعمار، وامتلاك برامج دعم لمساعدة الأفراد لبناء بيوتهم أو ترميمها. كذلك تحتاج البنية التشريعية تعديلات متنوعة، وإن كانت الأيام الأولى لحكومة تصريف الأعمال برئاسة محمد البشير قد اتخذت خلالها جملة قرارات بشأن تيسير الأجواء الاقتصادية، وعلى رأسها ما يتعلق بتحرير سعر الصرف وتداول النقد الأجنبي، وكذلك بعض القرارات الخاصة بالتعاملات الجمركية.

خيار السوق الحرة

تسود المناخ الإقليمي والدولي توجهات نحو اقتصاد السوق الحرة، لكن ثمة تداعيات تجعل للعديد من الدول خصوصيات تتعلق بحرية التجارة أو التعامل مع

الاستثمارات الأجنبية، وكذلك وجود دور للدولة في النشاط الاقتصادي، إما لتداعيات اقتصادية واجتماعية أو أمور تخص الأمن القومي.

فروسيا عقب تفكك الاتحاد السوفياتي عاشت حالة من الفوضى السياسية والاقتصادية والاجتماعية في عهد يلتسن، لكن مع مجيء بوتين تمت إعادة ترتيب الأوضاع بشكل عام والأوضاع الاقتصادية بشكل خاص، فوجدنا أن روسيا التي تسمح بدور كبير للقطاع الخاص أعادت تموضعها في ما يخص وجود دور معتبر للدولة في النشاط الاقتصادي.

يذكر الاقتصادي الإنجليزي جون تشانج في كتابه "ركل السلم بعيداً.. إستراتيجيات التنمية والتطور قديماً" أن الدول المتقدمة في بدايتها بطريق التنمية احتاطت كثيراً في ما يخص حرية التجارة وحركة رؤوس الأموال، ولم تقبل بحرية السوق إلا بعد أن تمكنت من ذلك على المستويين العام والخاص.

يمكننا أن نقول إن حالة سوريا بعد ثورتها التي أطاحت بالدكتاتور بشار الأسد يمكنها أن تتحدث عن توجهها نحو السوق الحرة، لكن عبر مراحل انتقالية تؤهل الاقتصاد والمجتمع تدريجياً.

خصوصية الحالة السورية

أدت الفترة التي حمل فيها الأسد ونظامه السلاح ضد الشعب السوري -واضطر جزء من المعارضة إلى حمل السلاح ومواجهته والإطاحة به في نهاية المطاف- إلى تراجع العديد من المؤشرات الاقتصادية للبلاد، من تراجع معدلات النمو، وتقلص قيمة الناتج إلى أقل من 8 مليارات دولار، بعد أن كان حوالي 61 مليار دولار تقريباً في عام 2010.

ونقلت وسائل إعلام عن رئيس غرفة تجارة دمشق باسل الحموي قوله إن "الحكومة السورية الجديدة أبلغت رجال الأعمال أنها ستبتنى نموذج السوق الحرة وستدمج البلاد في الاقتصاد العالمي، في تحول كبير عن سيطرة الدولة على الاقتصاد طوال عقود."

وإن كان هذا التصريح يحمل نوعاً من التفاؤل للتجار، إلا أنه يحمل العديد من التحديات على الصعيد التنموي، فالبلاد خرجت من حرب، وثمة نقص شديد في العديد من السلع والخدمات، وبخاصة في المناطق التي كان يسيطر عليها نظام الأسد.

وعادة ما يميل التجار للريح السريع، وما يعينهم معدلات الريح واستمرارها، سواء كان ذلك نتيجة العمل في سلع محلية أو مستوردة، لكن هذه النظرة غير معتبرة في إطار البناء التنموي لبلد يبحث عن الاستقرار والبناء بعد حالة الحرب التي مر بها.

فالنشاط الإنتاجي عادة ما يوفر فرص عمل حقيقية ومستقرة، فضلاً عن مساهمته في زيادة القيمة المضافة لأي اقتصاد، ويساعد في بناء ناتج محلي قوي، لذلك فكلما اعتمدت العملية الإنتاجية على مستلزمات إنتاج محلية ويد عاملة ماهرة وتمويل ذاتي أو محلي أدى ذلك إلى ازدهار اقتصادي.

والسماح بالسوق الحرة في مجالات التجارة والاستثمار والانفتاح على العالم الخارجي في الوضع الحالي للاقتصاد السوري سيجعل من البلاد مجرد سوق للمنتجات الأجنبية، ولن يجعل القطاع الإنتاجي بالبلاد في حالة تسمح له بالمنافسة مع المنتجات الأجنبية، بل قد يزهده المنتجون في نشاطهم، نتيجة عدم القدرة على المنافسة وضعف المردود على نشاطهم الإنتاجي.

لذلك يستلزم الأمر وجود خطة تنمية تهدف إلى بناء القطاعات الإنتاجية، وتقديم الدعم اللازم لها، وبخاصة في ما يتعلق بالتعريفات الجمركية، وتنظيم مساهمات الاستثمارات الأجنبية، سواء في المجالات الخدمية أو الإنتاجية.

فثمة مقومات إيجابية يتسم بها سوق العمل السوري، من وجود سلوك يحترم العمل كقيمة لدى شريحة كبيرة من السكان، وكذلك الجودة في ما يقدم من أعمال وخدمات وبخاصة القطاعات الخدمية والمهنية.

وعلينا أن نعي أن البيئة الاقتصادية في سوريا مشوهة نتيجة ممارسات نظام الأسد؛ فالقطاع الخاص السوري يعاني مشكلات كبيرة، منها ضعف القدرات التمويلية، بسبب أن الدولة كانت تسيطر على أغلب النشاط الإنتاجي، وما سمح به من مساحة للقطاع الخاص كانت ممنوحة للموالين للنظام وفق "قاعدة العطاء مقابل الولاء".

وحيثما ننظر إلى ما هو متاح من بيانات عن الاقتصاد السوري، نجد أن الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في عام 2010 كان بحدود 20% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين كانت هذه النسبة في العام نفسه بمصر 36%. وذلك وفق أرقام قاعدة بيانات البنك الدولي.

فتصحيح هذه البيئة المشوهة على الصعيد الاقتصادي يحتاج إلى إعادة ترتيب لنتجه نحو الوجهة الصحيحة، وألا يكرس الوضع الجديد لرأسمالية متوحشة بزعم تبني السوق الحرة.

فالرئيس الأميركي دونالد ترامب إبان ولايته الأولى، وخوضه لحرب تجارية مع الصين، وتضرر القطاع الزراعي الأميركي من الضرائب التي فرضتها عليه الصين؛ وجدناه يقدم 14 مليار دولار دعماً للمزارعين المتضررين.

ويمكن القول إن إعادة بناء الاقتصاد الخاص السوري ليكون مؤهلاً للسوق الحرة والتحديات التي تفرضها على الفاعلين فيها يعدّ من المتطلبات الضرورية أمام الحكومة السورية الحالية أو الحكومات التالية لها.

ومن المتوقع أن يتطلب الأمر وقتاً، لوجود كيانات اقتصادية ومالية، متوسطة وكبيرة تناسب الوجود في السوق الحرة والاندماج في الاقتصاد العالمي، أما الحديث عن كيانات صغيرة أو متناهية الصغر فهذه الكيانات لا تعمل في الفراغ، لكن يشترط لنجاحها وبخاصة في الجانب الصناعي والإنتاجي أن تكون مرتبطة بكيانات كبيرة أو متوسطة.

النظام المختلط

الظروف التي ستعيشها سوريا، بفرض الوصول لحالة من الاستقرار السياسي والأمني، تتطلب على الأقل عقداً من الزمن حتى تنهض اقتصادياً، ولذلك يتطلب الأمر تبني هوية اقتصادية مختلطة تجمع بين وجود القطاعين العام والخاص، بحيث يعمل القطاع العام وفق أسس اقتصادية، وفي الوقت ذاته تتاح الفرص لبناء قطاع خاص قوي يُعطى مساحات في النشاط الاقتصادي تزيد من إمكاناته في المشاركة والمنافسة على الصعيدين المحلي والخارجي.

ومن شأن وجود القطاع العام في النشاط الاقتصادي، بشرط أن يعمل وفق أسس اقتصادية، أن يحدث توازناً ومنافسة مع القطاع الخاص؛ فتفرّد هذا القطاع بسهولة ممارسة الاحتكار ويؤدي إلى فرض أنماط معينة على المستهلكين.

وإن كان لا بد من تبني السوق الحرة، فلتتجه سوريا إلى نموذج ما يعرف بالرأسمالية الاجتماعية التي تحافظ على حقوق الناس في حدّها الذي يحفظ عليهم كرامتهم، وتنال

من أرباح الرأسماليين بما يُحدث توازناً مجتمعياً، مثل الضرائب التصاعدية، ومنع الاحتكار، وتنظيم المنافسة، ووجود تشريعات تمنع تضارب المصالح.

المصدر: الجزيرة

<https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/12/26/challenges-transitional-phase-economic-identity-syria>

16 - ماذا تعرف عن موارد سوريا؟ وكيف استولت عائلة الأسد عليها؟



علاء الدين الكيلاني، 23/12/2024

دمشق - يشكل موقع سوريا الجغرافي عقدة ربط مهمة لطرق التجارة الدولية بين الشرق والغرب، ونقطة عبور مشروعات محتملة للنفط والغاز من الجنوب إلى أوروبا، مروراً بتركيا، التي تجاورها بشريط حدودي يمتد طوله نحو 800 كيلومتر.

وعلاوة على أهميتها الجيوسياسية، التي سال لها لعاب الغرب عقب انهيار الدولة العثمانية، وتحول بلاد الشام لمناطق نفوذ تقاسمتها بريطانيا وفرنسا مطلع القرن العشرين، تمتلك سوريا موارد طبيعية متنوعة، كالنفط والغاز والفوسفات، إلى جانب موارد أخرى لا تقل أهمية، كالأثار والمدن القديمة.

وقد انطلقت من أراضي سوريا الأبجدية الأولى، ونسجت حضاراتها القديمة في ماري وأوغاريت وإيبلا وتدمر وأفامية خيوط المعرفة الإنسانية، حتى دخلها الإسلام، وأسس حضارة جديدة، امتدت من أواسط آسيا شرقاً إلى الأندلس غرباً، تحت مظلة إمبراطورية مزدهرة كانت عاصمتها دمشق.

وفي التاريخ الحديث، تحررت سوريا من الاحتلال الفرنسي في عام 1946 وشهدت حكماً وطنياً، امتد إلى عام 1963 وهو العام الذي استولى فيه حزب البعث على مقاليد السلطة بانقلاب عسكري، وأسدل بقبضته الحديدية الستار على الحياة السياسية والبرلمانية التي كانت البلاد تتمتع بها طوال عقدين من الزمن، ليظهر جسماً سلطوياً، إقصائياً، غارقاً بالأيديولوجيا، رفع شعارات قومية واشتراكية، لم تثمر من منظور عام

غير خسارة سوريا لأراضي **الجولان** جنوبي البلاد، خلال ما يعرف بحرب الأيام الستة، التي شنتها إسرائيل في عام 1967 على دول الجوار (سوريا والأردن ومصر).

إعلان

يصف البعث الانقلاب الذي قاده **حافظ الأسد** على رفاقه في الحزب، عام 1970، واستولى فيه على حكم سوريا بالقوة، بالحركة التصحيحية، لكن سرعان ما شرع التصحيح في تأسيس مملكة عائلية، ورثه فيها بعد وفاته عام 2000 ابنه بشار، ليقود هو الآخر سوريا بأسلوب أمني، ينظر إلى الاختلاف بالرأي على أنه أحد التهديدات المحتملة للنظام ومؤسسته الحزبية.

وفي الفترة بين عامي 1970 و2024 وهي الفترة التي حكمت فيها عائلة الأسد سوريا، خسرت البلاد أكثر مواردها ومقدراتها، وسيطر رجال السلطة على أصول الاقتصاد، ورهنوا البلاد لنظام كليبتيوقراطي (حكم اللصوص) سمح لفئة متنفذة من الأقرباء والأصدقاء بأن ينمّوا ثروتهم المالية، ويعظموها في مرحلة ما بعد عام 2011، إذ منحهم الأسد الابن فرصة الانقضاض على ما بقي من الموارد، مقابل إسناد حكمه، وسحق احتجاجات الشارع بالعنف المميت.

في الفترة بين عامي 1970 و2024 وهي الفترة التي حكمت فيها عائلة الأسد سوريا، خسرت البلاد أكثر مواردها ومقدراتها، وسيطر رجال السلطة على أصول الاقتصاد، ورهنوا البلاد لنظام كليبتيوقراطي

أهم موارد سوريا

تُعد سوريا، وفق خبراء في الاقتصاد، من أغنى دول المنطقة بمواردها الطبيعية، فهي تملك النفط والغاز والفوسفات، وتنتج القمح والقطن والزيت ولحوم المواشي بكميات وفيرة، كما تنتج مصانعها المنسوجات والمواد الغذائية.

ويمتلك اقتصادها المتنوع عوامل قوة وموارد مادية وبشرية متأصلة، إضافة إلى خبرات متراكمة في ميادين الصناعة والتجارة والزراعة، لطالما حققت حضوراً إقليمياً وعربياً ودولياً.

النفط

ويتربع النفط في مقدمة الثروات الطبيعية التي تزخر البلاد بها، ويعد قطاعاً رئيسياً في اقتصاد البلاد، ويحتل احتياطيه المرتبة 31 على المستوى العالمي.

وتتركز أغلب آباره في محافظتي الحسكة ودير الزور والرقعة شمالي وشرقي البلاد. ويقدر موقع "أويل برايسز" الأميركي، المتخصص في شؤون الطاقة، في تقرير نشره عام 2019 مجمل احتياطي سوريا من النفط بنحو 2.5 مليار برميل، ما يمثل 0.2% من إجمالي الاحتياطيات العالمية البالغة نحو 1.6 تريليون برميل، وهي نسبة تقارب احتياطي المملكة المتحدة البالغ 2.8 مليار برميل.

غير أن إنتاج النفط هبط حسب موقع بريتش بتروليوم منذ عام 2009 وبلغ نحو 4 آلاف برميل يوميا تقريبا، مقابل 406 آلاف برميل عام 2008، واستمر الإنتاج في التراجع حتى وصل إلى 385 ألف برميل في عام 2010، ثم إلى 353 ألف برميل في عام 2011، العام الذي بدأت فيه الاحتجاجات ضد نظام بشار الأسد، ثم واصل تراجعها إلى 24 ألف برميل يوميا في 2018.

من جهته، قدر وزير النفط في حكومة حسين عرنوس السابقة، فراس قدور، إنتاج بلاده في عام 2021 بنحو 31.4 مليون برميل، بمتوسط يومي بلغ 85.9 ألف برميل. وأقر في تصريحات على هامش مؤتمر الطاقة العربي، في ديسمبر/كانون الأول العام الماضي، استمرار الانخفاض في عام 2023 حيث وصل إلى 15 ألف برميل في اليوم، وهي أدنى نسبة إنتاج شهدتها قطاع النفط خلال العقدين الأخيرين.

وتشير مصادر حكومية إلى أن عائدات القطاع النفطي شكلت 50% من مجموع الإيرادات العامة بين عامي 1990 و2010، في حين بلغت صادراته نحو 65% من مجموع الصادرات، كما وصل إسهامه في الناتج المحلي إلى أكثر من 25% وفق المصادر ذاتها.

الغاز
أما بالنسبة للغاز، فقد بلغت الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي في سوريا نحو 9 تريليونات قدم مكعبة، في نهاية عام 2010 تمثل 0.1% من إجمالي الاحتياطيات العالمية.

وفي هذا السياق، توقعات الهيئة الجيولوجية الأميركية وجود احتياطات طبيعية أخرى في البحر، لم تُكتشف تقدر بنحو 700 مليار متر مكعب.

ويتركز إنتاج الغاز في منطقتي الحسكة ودير الزور شمالي شرق البلاد، وحسب بيانات شركة "بي بي" بلغ إنتاجه في عام 2010 نحو 800 مليون قدم مكعبة يوميا، مقارنة بـ 500 مليون قدم مكعبة يوميا في المتوسط في عامي 2008 و2009، على خلفية استثمار حقول جديدة.

وأدى تشغيل مشروع جنوب المنطقة الوسطى في البلاد، الذي أنشأته شركة سترويترانس غاز الروسية للغاز في عام 2009، إلى زيادة إنتاج سوريا من الغاز الطبيعي بنحو 40%، إلى جانب مشروعات أخرى دخلت نطاق التشغيل. ولفت الوزير قدور إلى أن إجمالي إنتاج سوريا من الغاز تراجع من 30 مليون متر مكعب في اليوم عام 2011 إلى 10 ملايين متر مكعب يوميا عام 2023.

الفوسفات

تقدر المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية (حكومية) حجم احتياطي البلاد من الفوسفات بنحو ملياري طن تقريبا. تنتج سنويا 2.5 مليون طن، بينما تصدر مليوني طن، ويستهلك الباقي داخل البلاد.

وتتوزع مكامن الفوسفات في خنيفيس بمنطقة تدمر وسط بادية الشام، وفي منطقة الحفة في جبال الساحل السوري إلى الشرق من مدينة اللاذقية. ويعتبر الفوسفات السوري، حسب المصدر، من أجود أنواع الفوسفات في العالم. السياحة

على صعيد السياحة، تشير الإحصائيات الرسمية، إلى أن عدد زوار البلاد بلغ في عام 2010 نحو 8.5 ملايين سائح، وبلغت عائدات القطاع في العام نفسه 30.8 مليار ليرة سورية (8.4 مليارات دولار) وفق سعر الصرف آنذاك، مما يشكل نسبة 14% من الاقتصاد.

وتكشف تقارير البنك الدولي، تراجع عائدات القطاع في عام 2011 إلى 1.82 مليار دولار، وهي النسبة الأدنى خلال العقد الأول من حكم الرئيس المخلوع. في حين أدى انخفاض حركة القدوم بين عامي 2011 و2019 إلى خسارة القطاع واردات قدرها وزير السياحة السابق محمد مارتيني بنحو 50 مليار دولار.

نظام الأسد وهدر الموارد

يرى الخبير الاقتصادي، أحمد سلامة، أن إنتاج القطاعات الثلاثة (النفط والغاز والفوسفات) خضع لانكماش وفق الأرقام التي توفرها الحكومة، حتى في مرحلة ما قبل الحرب، وكثيراً ما تعتمد النظام السابق تجنب الحديث عن أي أرقام فعلية دقيقة تتعلق بالوضع الاقتصادي بشكل عام.

وأوضح أن سياسة الغموض التي كان يتبعها، خصوصاً فيما يتعلق بالموارد الطبيعية التي يجري استثمارها، واحتياطيه من العملات الأجنبية، تواصلت حتى فترة متقدمة، وخضع المكتب المركزي للإحصاء، مصدر المعلومات الرئيسي، لها لتجميد منصبه الإلكتروني لسنوات، وعندما فعلها خلت الأرقام المتاحة من أي تحديث.

وقال سلامة للجزيرة نت: "كان من المتوقع أن تنعكس واردات الموارد الطبيعية على الاقتصاد، وسبل عيش السكان، بالنظر إلى ارتفاع مداخيلها، لكن ما حدث هو العكس، مما يدل على وجود حلقة مفقودة لم تفصح الحكومات المتعاقبة خلال العقود الثلاثة الأخيرة عنها.

وكانت دراسة أجراها مركز جسور للبحوث والدراسات، حول واقع ومآلات اقتصاد النظام السوري، كشفت عن أن الثروات الطبيعية وشبه الطبيعية، مثل النفط والتبغ وبعض الثروات الأخرى، تم إخفاء مواردها تماماً لصالح آل الأسد، مشيرة إلى أن محمد مخلوف خال الرئيس المخلوع كان المدير الفعلي لعدد كبير من هذه الثروات.

وأضافت الدراسة، أن النظام السوري ركز على الاستفادة من قطاع الثروات التعدينية، خصوصاً الفوسفات والنفط الخام، حيث شكلت المورد الرئيسي له منذ نشأته، فقد احتكر الأسد الأب هذا القطاع لتمويل القصر الجمهوري، ولم تظهر إيرادات النفط داخل موازنة الدولة، وكانت حسابات وزارة النفط تُقدم للقصر الجمهوري بشكل مباشر، وتم تبرير هذا الإجراء بدعوى تغطية الإنفاق العسكري.

وحسب سلامة، فإن نهج الإثراء غير القانوني والنهب المنظم للموارد، وعدم الاهتمام بتطوير وتحديث قطاعات منتجة أخرى، كالقطاع الزراعي على سبيل المثال، الذي انتقل العاملون فيه من الأرياف إلى المدن للالتحاق بالوظائف الأمنية والعسكرية الداعمة للنظام، أفقدت الدولة إيرادات كبيرة، كما حول المجتمع السوري إلى شعب جائع فقد أمنه الغذائي في العقد الأخير.

المقدرات الزراعية في سوريا

ويشكل قطاع الزراعة- إلى جانب النفط- ركيزة أساسية للاقتصاد السوري وفق دراسات البنك الدولي.

وتبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة نحو 32% من مساحة البلاد، في حين يسهم قطاع الزراعة بنسبة 28% من الناتج المحلي الإجمالي.

وتشير معلومات رسمية إلى أن القطاع استقطب في السنوات التي سبقت حكم عائلة الأسد أكثر من 40% من السكان، في حين تراجعت النسبة في العقد ما قبل الأخير إلى 26% بحسب بيانات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو).

وتفيد تقارير شبه رسمية بأن الزراعة التي كان يُنظر إليها كركيزة أساسية للتنمية، وموردا متجددا لمنتجات الاستهلاك، أو التصنيع أو التصدير، جرى إهمالها على صعيد التطوير والتحديث، وتعرض القطاع لهزة كبيرة مع بداية الانفتاح عام 2005 بسبب انتقال عماله إلى القطاع الحكومي الوظيفي براتب مقطوع، على إثر موجة الجفاف التي ضربت مناطق زراعية عديدة داخل البلاد.

وغالبا ما يجري الحديث عن سوريا على أنها البلد الذي شهد زراعة القمح في وقت مبكر من التاريخ، واكتفت ذاتيا لسنوات طويلة منه. وقبل أن يتولى الأسد الابن مقاليد الحكم، وصل مردود زراعة القمح إلى ما يقرب من 5 ملايين طن في السنة، لكنه سرعان ما تراجع بشكل تدريجي حتى بلغ في عام 2021 نحو مليون طن.

وإلى جانب القمح، اشتهرت سوريا بزراعة القطن، الذي يعتبر نوعه من أجود أصناف القطن في العالم، وتفضله أوروبا على غيره، لإنتاج منسوجات عالية الجودة.

وتشير هيئة البحوث العلمية التابعة لوزارة الزراعة السورية، إلى أن زراعته بدأت في القرن الـ19، وتحديدا في عام 1820، بالاشتراك مع مصر.

وتطور إنتاجه في نهاية القرن الماضي، إذ احتلت المساحات المزروعة منه نحو 22% من مساحة الأراضي المروية في سوريا، وازداد مردود وحدة المساحة من 1625 كيلوغراما للهكتار، إلى 4 آلاف كيلوغرام.

وحسب وزارة الزراعة السورية، بلغ إنتاج سوريا في عام 2006 نحو 8 آلاف طن، وارتفع لاحقا إلى 25 ألف طن، تم تصدير أغلب الكميات المنتجة إلى **سويسرا** وألمانيا والصين. وفي عام 2024 زاد الإنتاج بنحو 10 آلاف طن تقريبا عن موسم عام 2023.

خسارة الموارد في سوريا

وفي هذا السياق، يؤكد الخبير الاقتصادي مسعف الخوالدة أن الاقتصاد السوري الذي كان يعتمد في الأساس على نسبة كبيرة من الناتج والدخول، ومن نشاطات إنتاجية تعتمد على الموارد الطبيعية، وعلى بيع الخامات والمواد الأولية، وتدور عجلته تحت مظلة نظام لم يصمد طويلا، فجفت موارده، ودُمرت قاعدته الإنتاجية، ثم سرعان ما انهيار سريعا، نتيجة تكاليف الحرب الباهظة.

وأضاف في حديثه للجزيرة نت، أن ما أسهم في سرعة انهيار الاقتصاد على النحو الذي ظهر في السنوات الماضية، استمرار النظام في تعزيز امتيازاته، واستمرار زمرته المستفيدة، ماليا، في الجمع بين النهب المنظم للثروات الرئيسية، والنهب المرحلي، حيث احتكروا معا الاستثمار بقطاعات حيوية، مثل النفط والاتصالات، واستولوا على قطاعات واسعة من القطاع المالي، وسيطروا على قطاع التجارة (الاستيراد والتصدير)، وحولوا عائدات استثماراتهم إلى حسابات خارجية.

وعلاوة على ذلك، يرى الخوالدة أن الأمر الذي كان أكثر خطورة هو تفريط الأسد في قطاعات إنتاجية حيوية ذات موارد غنية، تقاسمتها جهات أجنبية، في مقدمتها **روسيا** وإيران، سدد من خلالها فاتورة إنفاقه على السلاح الذي استخدمه في حربه ضد شعبه مدة 13 عاما من دون انقطاع.

المصدر: الجزيرة

[https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/12/23/assad-regime-dry-](https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/12/23/assad-regime-dry-syria-resources)

[syria-resources](https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/12/23/assad-regime-dry-syria-resources)

17 - خبراء أميركيون يحددون للجزيرة نت مصالح بلادهم في سوريا



واشنطن تنظر إلى التحول في سوريا باعتباره فرصة مهمة لهزيمة إيران (الجزيرة)

محمد المنشاوي، 28/12/2024

واشنطن -رغم تأكيد البنتاغون على وجود حوالي ألفي جندي أميركي داخل الأراضي السورية، لا تتفق التيارات السياسية الأميركية على طبيعة مصالح بلادها داخل سوريا، أو مداها الزمني، أو معايير تحققها.

ودفع قدوم إدارة دونالد ترامب لبدء فترة حكم جديدة تبدأ في 20 من يناير/كانون الثاني المقبل إلى حالة من الضبابية والشكوك حول مستقبل وجود هذه القوات، خاصة بعد تكرار ترامب التأكيد على ضرورة عدم التورط في سوريا، أو في أي حروب إقليمية بالشرق الأوسط.

في الوقت ذاته، أشار النائب مايكل والتر، مستشار ترامب للأمن القومي، إلى أن تفويض الناخبين لترامب يعني "عدم جرّنا إلى حروب الشرق الأوسط، ونحن لسنا بحاجة إلى جنود أميركيين يركضون في جميع أنحاء سوريا بأي شكل من الأشكال. لكننا نراقب هذه الأشياء."

أهداف قديمة متجددة

مثّلت زيارة الوفد الدبلوماسي الأميركي الرفيع لدمشق، الأسبوع الماضي، محاولة أميركية للتأثير على مسار الأحداث وعلى طبيعة التحول السياسي الجاري منذ الإطاحة بنظام بشار الأسد.

وكانت واشنطن قد بدأت التدخل العسكري المباشر في الشأن السوري في سبتمبر/أيلول 2014 بهدف إعلان هو محاربة تنظيم الدولة من خلال قيادتها لجهود دولي سمي عملية "العزم الصلب".

وعلى مدى السنوات العشر التالية، حافظت واشنطن على وجودها العسكري، على الرغم من إعلان الرئيس ترامب خلال فترة حكمه الأولى القضاء على تنظيم الدولة.

وتدعم واشنطن فصيل الجيش السوري الحر وقوات سوريا الديمقراطية، وهما من الفصائل التي عارضت وانشقت عن نظام بشار الأسد. ورغم توجيه ترامب أمرا بانسحاب القوات الأميركية التي كان قوامها 2500 جندي في سوريا قبل نهاية عام 2019، أعلنت القيادة الوسطى العسكرية بأنه لا يوجد "تاريخ انتهاء" للتدخل الأميركي في سوريا، وبدلا من الانسحاب الكامل، ستبقى قوة طوارئ قوامها حوالي 400 جندي أميركي متمركزة في سوريا إلى أجل غير مسمى، وأن انسحابهم سيكون تدريجيا وقائما على المستجدات على الأرض. وعلى مدى السنوات الماضية، كرر البنتاغون أن هناك حوالي 900 من جنوده يعملون في سوريا، إلا أنه عاد بعد سقوط نظام الأسد ليؤكد وجود حوالي ألفي جندي أميركي في سوريا.

فرصة ومصالح

في حوار مع الجزيرة نت، يقول البروفيسور ستيفن هايدمان، رئيس قسم دراسات الشرق الأوسط في جامعة سميث بولاية ماساتشوستس الأميركية، والخبير غير المقيم بمركز سياسات الشرق الأوسط في معهد "بروكينغز" بواشنطن، إن "الولايات المتحدة تنظر إلى المرحلة الانتقالية في سوريا على أنها فرصة لتعزيز تحول إستراتيجي كبير في المشرق العربي، وتمهيش إيران وتقوية الأنظمة العربية المعتدلة الموالية للغرب المنفتحة على علاقات أقوى مع إسرائيل."

ويضيف هايدمان "تشمل المصالح الأميركية كما حددتها إدارة بايدن حكومة سورية مستقرة وشاملة تستجيب لمجتمع متنوع، وقادرة على احتواء خطر تنظيم الدولة والتهديدات المتطرفة الأخرى، وأن تكون مندمجة جيدا في العالم العربي، وقادرة على إبقاء النفوذ الخارجي تحت السيطرة، بما في ذلك من تركيا."

وقال وزير الخارجية الأميركية توني بلينكن في حوار موسع مع دانيال كورتز من مجلة فورين أفيرز "أعتقد أن لدينا مصلحة حقيقية في التأكد من أننا نبقى على معرفة بما يمكن أن تصبح عليه سوريا إذا تركناها أرضا خصبة للإرهاب، ومصدرا للنزوح الجماعي للسكان، وكلاهما كان لهما عواقب وخيمة على بلدان خارج سوريا."

لذلك، يضيف بليينكن "أمل أن تستمر دبلوماسيتنا وقيادتنا ومشاركتنا في محاولة تحريك دول الجوار وتحريك سوريا في اتجاه يستفيد من هذه اللحظة الاستثنائية للشعب السوري."

أهداف تحرك واشنطن
كما كشف بليينكن أنه "لا توجد ضمانات على الإطلاق. لقد رأينا مرات عديدة يمكن استبدال ديكتاتور بآخر، ويمكن استبدال مجموعة من التأثيرات الخارجية بمجموعة أخرى من التأثيرات الخارجية. ويمكن لجماعة متطرفة أن تفسح المجال لجماعة متطرفة أخرى."

لذلك، "هذا محفوف بالمخاطر، لكننا نعلم بشكل شبه مؤكد أنه في غياب مشاركتنا، وغياب قيادتنا، فهذه هي الطريقة التي ستسير بها. لدينا فرصة، والشعب السوري لديه فرصة، إذا عملت الدول المعنية، بما في ذلك الولايات المتحدة، على تحريك هذا في اتجاه جيد."

ومن جانبه، قال السفير فريدريك هوف، أول مبعوث أميركي لسوريا بعد الثورة عام 2011، والخبير بالمجلس الأطلسي والأستاذ بجامعة بارد، للجزيرة نت "أفترض أن سياسة الرئيس ترامب تجاه سوريا ستسعى إلى تعزيز هزيمة إيران واستكمال تدمير تنظيم الدولة."

وإذا كانت هذه هي الأهداف، يقول هوف، "فسيوجه ترامب فريقه للعمل عن كثب مع حكومة سورية جديدة وشاملة لتعزيز فعاليتها وشرعيتها من خلال تعزيز إعادة الإعمار وتقديم المساعدة الإنسانية عند الحاجة، وحتى المساعدة الأمنية لا يمكن استبعادها. وسيميل إلى إخراج القوات الأميركية من شمال شرق سوريا، لكنه قد يؤجل هذا الانسحاب لمساعدة السلطات الجديدة على استكمال هزيمة تنظيم الدولة."
لمنع الإرهاب

وبصفة عامة، اتفق عدد من خبراء العلاقات الأميركية السورية بواشنطن، تحدثت إليهم الجزيرة نت، على أن منع عودة الإرهاب لسوريا يأتي على رأس أولويات أي إدارة أميركية في البيت الأبيض، ولا تختلف هنا إدارة جو بايدن عن إدارة دونالد ترامب.

وحدد خبير السياسة الأميركية بالشرق الأوسط في مجلس العلاقات الخارجية، ستيفن كوك، في حديث للجزيرة نت، المصالح الأميركية الرئيسية في سوريا بعد الأسد بإيجاز في 3 نقاط هي:

مواجهة عودة ظهور الجماعات المتطرفة.
 وضمان عدم تمكن الروس من الحفاظ على قواعدهم الجوية والبحرية في سوريا.
 وأخيرا، ضمان عدم إمكانية استخدام سوريا كجسر بري من قبل إيران إلى لبنان.
 واتفق السفير ديفيد ماك- في حديث للجزيرة نت- مع هذا الطرح. وقال الخبير الذي سبق أن عمل مساعدا لوزير الخارجية الأسبق لشؤون الشرق الأوسط، ويعمل حاليا خبيرا بالمجلس الأطلسي، إن هناك 4 مصالح أميركية رئيسية في سوريا بعد الأسد، وهي: تحقيق استقرار طويل الأمد لسوريا، ولدول الجوار، لبنان وتركيا، والعراق، والأردن، وإسرائيل.

وعودة اللاجئين والنازحين السوريين إلى ديارهم.
 ومواجهة الجهود التي تبذلها موسكو لاستئناف دورها العسكري في سوريا ومنطقة شرق البحر المتوسط.
 وأخيرا، منع استئناف النشاط الإرهابي المتمركز في سوريا، وخاصة مما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية.

لكن برأي هايدمان "لا يزال ما يجب أن تكون عليه السياسات الأميركية لتحقيق هذه الأهداف موضوعا للنقاش في واشنطن، على الرغم من أنه يبدو أن هناك إجماعا ناشئا حول الحاجة إلى الجمع بين الحوافز والشروط في تعاملات الولايات المتحدة مع هيئة تحرير الشام."

و"إذا ظل الانتقال خاضعا لرقابة محكمة من قبل الهيئة، واستمر في الافتقار إلى الشفافية"، كما يقول هايدمان، "فأعتقد أن المشروطة بدلا من الحوافز هي التي ستلعب دورا أكبر في السياسة الأميركية. دعنا ننتظر ونرى."

المصدر: الجزيرة

<https://www.aljazeera.net/politics/2024/12/28/%D8%AE%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%84%D9%84%D8%AC%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D9%86%D8%AA>

18 - سيناريوهات الدردي تعود.. من الخطة الخمسية العاشرة 2010 إلى العام

2035



* أفضل سيناريو قابل للتطبيق أن نعود 2010

الخبر السوري: في 27-12-2024

أفصح عبدالله الدردي مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عما يخبئه للمستثمرين السوريين، وما يحمله للقيادة الجديدة في سورية. فقد اجتمع عبدالله الدردي الأمين العام المساعد للأمم المتحدة ومدير المكتب الإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ، مع مجموعة من رجال الأعمال والخبراء السوريين في دولة الإمارات العربية المتحدة، بتاريخ 24 ديسمبر / كانون الأول 2024.

وذكر الدردي الذي شغل سابقاً منصب نائب رئيس مجلس الوزراء في سورية للشؤون الاقتصادية بين أعوام 2006-2011، أنه متوجه إلى دمشق ليتحدث إلى القيادة الجديدة حول هذه النقاط وغيرها (موعد زيارته إلى سوريا 28 ديسمبر).

ويخص موقع الاقتصادي سوريا أهم النقاط التي ذكرها وهي:

*السيناريو الأول هو أن نعود إلى عام 2010 بحلول عام 2035، يعني أن يعود الناتج المحلي السوري إلى 62 مليار دولار عام 2035، علماً أن الناتج المحلي يبلغ الآن 18 مليار دولار. وهذا أفضل سيناريو قابل للتطبيق.

*لكن هناك سيناريو أفضل، وإن كان يبدو خيالياً لأول وهلة، لكنه بإمكانات السوريين في دول الخليج العربي وفي اسطنبول، وفي برلين، وفي واشنطن، وفي كاليفورنيا، وفي أصقاع العالم، لا يجب أن يكون أمامنا شيء مستحيل. و دعوني أحاول أن أفصّل قليلاً في هذه النقطة:

*للعودة إلى الناتج المحلي الإجمالي عام 2010 بحلول عام 2035، نحتاج إلى نمو سنوي 7.5%، يعني من 1% سنوياً النمو الحالي إلى نمو إلى 7.5% نمو.

*لكي ننمو بـ 7.5% سنوياً يجب أن يرتفع الاستثمار العام (أي من قبل الدولة) 10% سنوياً من الآن حتى عام 2035، ويجب أن يرتفع الاستثمار الخاص 10% سنوياً من الآن حتى عام 2035، لكي نعود إلى 2010.

*لكن حتى لو تحققت هذه الزيادة في الاستثمارات، فيجب أن تترافق مع تطوير ونمو في الإنتاجية. وبدون ذلك، لن نعود إلى 2010 بحلول 2035 حتى لو استثمرنا هذه المبالغ.

*المعضلة في سوريا هي المؤسسات، كفاءة المؤسسات، شفافية المؤسسات، حسن الإدارة، التقانة المستخدمة في هذا الاستثمار، ومدى العائد الناجم عن هذا الاستثمار وغيره.

*نحن بحاجة أن نزيد الإنتاجية سنوياً 6% كي نتمكن إضافة إلى الاستثمارات التي ذكرتها، كي نتمكن بحلول 2035 أن نعود إلى 2010.

*هل نريد أن نعود إلى 2010؟ كلا، لأن المشكلة أننا عندما نتحدث عن عام 2010 نحن لا نتحدث عن رقم 62 مليار دولار من الناتج المحلي بشكل صحيح، ربما نعود إلى هذا الرقم، لكن ما مدى عدالة هذا الرقم في عام 2010؟ ما مدى شفافية هذا الرقم؟ كم يسرق من هذا الرقم؟ كم يبقى للناس من هذا الرقم؟ كم يعاد استثماره لتطوير البلاد؟ ما هي القاعدة العلمية التي تنتج 62 مليار؟ ما هو النظام التعليمي الذي ينتج 62 مليار؟ ما هي الحريات الأساسية التي يتمتع بها الناس لإنتاج 62 مليار؟

إذاً، نعم نريد أن نعود إلى 62 مليار، ولكن ليس بالتركيبة التي كنا عليها.
*هناك سيناريو آخر، يجب أن تعلموا أولاً أن سوريا كان من المفترض أن يكون حجم اقتصادها في 2025، هو 150 مليار دولار، هذا ما كنا نعمل عليه. فالخسارة الحقيقية، هي ليست انخفاض الناتج من 62 إلى 18 مليار دولار فقط.
*الخسارة الحقيقية هي تلك الفرصة الهائلة الضائعة التي كان يجب أن نكون قد حققناها اليوم، من حصة الفرد في الناتج اليوم 400 دولار سنوياً مقارنة مع ما كان يمكن تحقيقه في 2025 بحصة الفرد تتجاوز \$7500 سنة من الناتج.

*الخسارة التراكمية بين ما كان يجب أن يتحقق وما حصل فعلاً، تتجاوز 400 مليار دولار خسائر في الناتج المحلي الإجمالي.

*نحن في الاقتصاد لا نعمل بمبدأ المحاسبة، نحن نعمل بمبدأ الفرصة الضائعة، تكلفة الفرصة البديلة (Opportunity Cost) وهذه هي الخسارة الكبيرة في سوريا.
*في 2010 لم نرى هذه الحقيقة، لكننا اليوم، نستطيع أن نقول بأننا لم نكن قادرين على إنجاز هذا النمو المتكامل، لأسباب عدة منها الأجهزة الإدارية والعقلية التي كانت تدير سورية، والقيود التي كانت تكبل إبداع الناس.

*نحن اليوم أمام فرصة رغم أن الوضع يبدو قاتماً، لكننا اليوم أمام فرصة، لأننا بدون الحقوق الأساسية، والحريات الأساسية، والمؤسسات الشفافة التي يسألها المواطن، حيث يحق له أن يسألها أين أنفقت أمواله؟، مع توفر إدارة حكومية تعرف بأنها تعمل لصالح المواطن وفي خدمة المواطن.

من دون توفر هذه الأساسيات، فلن نحقق شيئاً، فالنقطة الأولى في الإصلاح والتي أحملها معي إلى دمشق، هي إصلاح الحوكمة، المؤسسات، القوانين التشريعات والعقول العقلية التي تدير البلاد.

*هناك فرصة عندما نسمع أولي الأمر اليوم يتحدثون عن اقتصاد تنافسي حر، فرصة يجب أن نغتنمها، لأنه إذا استطعنا أن نرسخ عهداً من الاستقرار والحريات ومساءلة السلطات من قبل الشعب، نحن قادرون على إنجاز هذا التحدي وتجاوزه.
*إذا الأمور ليست سهلة، نحن في سوريا بحاجة إلى أن نخلق أكثر من 500 ألف فرصة عمل سنوياً، لكي نعود بالبطالة إلى ما كانت عليه عام 2010، وهي لم تكن مرضية لأحد.

*نحن يجب أن نستعد لعودة ملايين السوريين، كيف؟
*نحن كنا ننتج 9 آلاف ميغا واط من الطاقة الكهربائية، وكان عندنا انقطاع في الكهرباء، اليوم ننتج 800 ميغا واط فقط.
نحن كنا نبني 200 ألف وحدة سكنية سنوياً، وكان عندنا عشوائيات وهذا الرقم لم يكن يكفي.

نحن خسرنا مليوني وحدة سكنية في الـ 14 سنة الماضية.

*إذاً لكي نعود إلى ما كنا عليه في عام 2010 من ناحية عدد الوحدات السكنية، يجب أن نبني 400 ألف وحدة سكنية سنوياً، وهذه الـ 400 ألف وحدة سكنية يجب أن تتطابق أسعارها مع إمكانيات الناس. لذلك إذا أردتم الاستثمار في العقار في سوريا، فكروا بدوي الدخل المنخفض والمتوسط. أهلاً وسهلاً بالبنائيات الجميلة وشقق المليون دولار، لكن الزبائن لهكذا سوق قليلون جداً.

*هناك 6 مليون نازح داخل سوريا، و6 مليون لاجئ خارج سوريا وأكثر. 12 مليون إنسان بحاجة إلى مليوني وحدة سكنية خلال هذه الفترة إضافة إلى 200 ألف الزيادة السنوية الطبيعية في عدد السكان.

*إذا الكهرباء يجب أن نزيد إنتاجها من 800 ميغا واط إلى 12 ألف ميغاواط، نحن بحاجة لها في أقرب وقت ممكن. محطة الكهرباء بحاجة إلى 5 سنوات حد أدنى للبناء، وكل ميغا واط بمليون دولار، أي ألف ميغا بمليار دولار. نحن نتحدث عن أرقام كبيرة، لكن أريد أن أختتم بأن هذه فرصة العمر. لدينا حكومة لا تملك المال، لا خيار أمامها إلا سبيلين: الغرق في الديون، أو تنشيط الاستثمار.

*أنتم المستثمرون من يجب أن يبني محطات طاقة كهربائية، لأن الأسعار ستكون حرة، وستستطيع أن تبني محطة طاقة وتأخذ أسعار حقيقية. أنتم من سيبني محطات معالجة المياه، أنتم من سبيني المدارس والجامعات والطرق. كله من خلال الاستثمار الخاص أو الشراكة بين القطاعين العام والخاص أو BOT وكل هذه الأشكال.

*نحن أمام فرص استثمارية قيمتها 100 مليار دولار. يبدو عبثاً ولكنها فرصة استثمار للمستثمرين، إذا أحسن استخدامها.

*خلال زيارتي في دمشق، سأعرض حزمة من المشاريع التي تساعد على تلمس كيفية التخطيط، وضع الرؤية. أهم شيء أن نعرف إلى أين نحن متجهون. تخيل أنت أن تتركب السيارة دون أن تقول لنظام تحديد المواقع في السيارة (GPS) إلى أين أنت ذاهب، ستدور في نفس المكان. إذاً لا بد من وضع الرؤية، لا بد من تلمس الطريق لا بد من حساب وهذا ما بدأنا فيه.

*هذه الـ10% زيادة استثمارات سنوية، في أي قطاعات؟ الجواب يتضمن حسابات معقدة، نحن بدأنا بنموذج رياضي الآن يحسب 100 ألف مزيج من الاستثمارات القطاعية، ويجب أن نسأل أي منها أفضل مزيج لسوريا؟ كيف نزيد كفاءة الإدارة العامة بسرعة؟ تدريب، بناء قدرات، وغيرها.

*في سوريا اليوم، إدارة عامة منهكة، تكاد تكون معدومة الكفاءة، لكن هذا هو الموجود. لدينا مليون وخمسمائة ألف موظف، هؤلاء يجب أن ندرهمهم، إذا أننا لا نملك بدائل للمليون وخمسمائة ألف موظف. فلا بد من اختيار التداخلات التي تساعد أن تعطي هذه الإدارة الكفاءة المطلوبة.

*العقد الاجتماعي القادم هو الذي سيحدد المسارات، نحن نتحدث عن عقد اجتماعي جديد، فالموضوع ليس تقني لأنه حتى لو وضعت مليون نموذج رياضي للاقتصاد، إذا لم يكن هناك عقد اجتماعي بين الحاكم والمحكوم، وما بين المحكومين فيما بينهم فعن أي سورية نتحدث؟ سيبقى كل ما نقوله على الورق.

لذلك نحن بيدنا الآن أن نساهم في تطوير هذا العقد الاجتماعي.

<https://syrianexpert.net/?p=84992>

19 - الخبير الاقتصادي السوري أسامة القاضي يرد على الدردي؛ الاقتصاد

السوري سيضيف 30 مليار دولار للناتج المحلي عام 2025

*أوضح الخبير الاقتصادي السوري المقيم في كندا الدكتور أسامة القاضي رؤيته للاقتصاد السوري وقدرته على النمو سريعاً ليحقق ما كان عليه عام 2011.

حيث يرى القاضي أن #الاقتصاد السوري سيضيف في عام 2025 ما يزيد عن 30 مليار دولار إضافة للناتج المحلي الإجمالي الحالي.

*أولاً الناتج المحلي الإجمالي السوري عام 2011 كان حوالي 64 مليار دولار، وهو الآن 8.9 مليار دولار بحسب البنك الدولي.

*كيف يمكن أن نصل لهذا الرقم؟ هل صحيح أننا بحاجة لـ30 أو 40 عام لنحقق هذا الرقم. وهذه مغالطة كبيرة.

*النتائج المحلي الإجمالي السوري الآن محروم من أهم ثلاثة عناصر فيه وهي: النفط والزراعة والسياحة، وهذه كلها ستدخل الناتج المحلي في العام 2025.

*على فرض أن دير الزور والحسكة والرقعة تحررت، وبدأنا الإنتاج اليومي بحدود 500 برميل نفط يومياً، وبسعر وسطي 70 دولار، فسيدخل للخزينة هذا العام 12 مليار دولار إضافي لـ 8 مليار السابقة.

*السياحة ستعود من صفر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 10 مليار دولار خلال عام 2025.

*الزراعة ستساهم على الأقل بـ 10 مليار دولار في عام 2025، لأن 4 أو 5 محافظات زراعية مهمة كانت معطلة في السنوات السابقة، مثل درعا والرقعة ودير الزور والحسكة. وهذه أقل مساهمة للزراعة، لأنها لاحقاً ستساهم بشكل أكبر.

*إضافة لرسوم #المعابر والرسوم الصناعية والتجارية والتي لا أريد أن أفصل فيها. ولكن إذا حققنا نمو اقتصادي فقط 6.5% سنوياً فسنحقق في عام 2030 أكثر من 70 مليار دولار.

*لن نحتاج لسنوات طويلة كما يحاول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي تصدير ذلك (وهو بذلك يرد بشكل غير مباشر على ما طرحه الدكتور عبد الله الدردي مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن توقعاته.

منقول

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

تحية طيبة،

أرسل لكم م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2025/507

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 05 كانون الأول، 2025 January 05

هذا التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. يتم تقديمه للأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين لتسهيل الوصول إلى المعلومة الاقتصادية. تحتاج بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص، حيث قد لا تكون موثوقة بما يكفي. يُرجى المساعدة في التحقق من هذه المعلومات وذكر المصدر لضمان الموثوقية. يُعفى المؤلف من المسؤولية عن أي معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، حيث يكون المصدر المثبت في أسفل كل مادة هو المسؤول.

ملاحظة: يرجى إبلاغي في حالة عدم رغبتك في استمرار تلقي التقرير حتى يتم حذف اسمك من قائمة البريدية. شكراً.

رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف: هنا

Weekly Economic Report No. 507

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

This report is the result of monitoring economic media and the internet. It is provided to academics, economists, decision-makers, and followers to facilitate access to economic information.

Some of the information and data in the report may require verification by an expert or specialist, as it may not be sufficiently reliable. Please assist in verifying this information and citing the source to ensure reliability. The author absolves themselves of responsibility for any inaccurate or misleading information in the report, as the source cited at the bottom of each article is responsible.

Note: Please inform me if you do not wish to continue receiving the report so that your name can be removed from the mailing list. Thank you.

Download link for the report in PDF format: [here]